وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

# دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور القطاع الصناعي في الجزائر: إشكالية قدرة امتصاص المعارف العلمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- قمري شراف

تحت إشراف الأستاذ:

- د. يونس بوعصيدة رضا

لجنة المناقشة

| الإسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| دموش وسيلة | أستاذ محاظر قسم (أ) | رئيس | جامعة20أوت1955 |
| يونس بوعصيدة رضا | أستاذ محاظر قسم (أ) | مشرفا ومقررا | جامعة20أوت1955 |
| سلامات عقيلة | أستاذ محاظر قسم (أ) | مناقشا | جامعة20أوت1955 |

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــداء

❖ إلى جميع أساتذتي الأفاضل، إلى كامل من تزودت بعمله وتخلقت بخلقه في جميع مراحل دراستي.

❖ إلى أصحاب الفضل بعد الله فيما وصلت إليه ... إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله .

❖ إلى جميع الأهل، الأصدقاء والزملاء، وأخص الذكر: سليمان، هشام ومحمد

❖ كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من كانت سندا ودعما معنويا لي خلال كل مشواري الجامعي....." شيماء".

# شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل على توفيقي لانجاز هذه المذكرة، وأتمنى أن تكون، ذات فائدة لمن أراد دراسة هذا الموضوع مستقبلا.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم:" من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه".

فاني أتقدم بالشكر و الامتنان للأستاذ المشرف:

" د. يـــونس بوعصيدة رضا "

ومن كان له الفضل من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

**الملخص**

**تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي (خارج قطاع المحروقات) في الجزائر وكيفية إسهامه في النهوض بقاعدة إقتصادية، ومن أجل ذلك فرض الواقع على الجزائر أن تقوم بامتصاص المعارف العلمية الخارجية كحل يساعد على نقل المعرفة إليها حيث كانت الاشكالية تقوم: هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في امتصاص المعارف العلمية في الجزائر وتطوير القطاع الصناعي؟**

**حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وقسمت الدراسة إلى فصلين، كان الأول بعنوان مدخل للاستمارات الأجنبية المباشرة أما الثاني فكان تحت عنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، من أجل اختبار صحة الفرضيات والوصول إلى أهم النتائج والتي تثبت أن الجزائر تعتمد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة كبيرة من أجل امتصاص المعارف العلمية الخارجية.**

**الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، القطاع الصناعي، قاعدة إقتصادية، اقتصاد المعرفة قدرة الامتصاص، بحث، تطوير وابتكار، معارف علمية.**

**Abstract**

**This study aims to identify the role played by foreign direct investment in the development of the industrial sector (outside the hydrocarbon sector) in Algeria and how it contributes to the advancement of an economic base. The problem is: Does foreign direct investment contribute to absorbing scientific knowledge in Algeria and developing the industrial sector?**

**Where the descriptive analytical approach was followed and the study was divided into two chapters, the first was entitled Introduction to Foreign Direct Investments, and the second was under the title of Foreign Direct Investments in Algeria, in order to test the validity of the hypotheses and reach the most important results that prove that Algeria depends on foreign direct investments with a large percentage of In order to absorb external scientific knowledge.**

**Key words: foreign direct investment, industrial sector, economic base, knowledge economy, absorption capacity, research, development and innovation, scientific knowledge.**

**فهرس المحتويات**


| العناوين | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وعرفان | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| مقدمة عامة | أ –ت |
| **الفصل الأول: مدخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة** | |
| تمهيد | **04** |
| المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة | **05** |
| المطلب الأول: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة | **05** |
| المطلب الثاني: أهمية وأشكال الاستمارات الأجنبية المباشرة | **09** |
| المطلب الثالث: محددات جدب الاستثمار الأجنبي المباشر | **11** |
| المبحث الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر | **16** |
| المطلب الأول: السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر خلال الفترة 1998–2008 | **17** |
| المطلب الثاني: السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر خلال الفترة 2008–2012 | **21** |
| المطلب الثالث: السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر خلال الفترة 2015–2019 | **26** |
| المبحث الثالث: الدراسات السابقة | **28** |
| المطلب الأول: دراسة أبحري سفيان | **28** |
| المطلب الثاني: دراسة مسعي سمير | **28** |
| المطلب الثالث: دراسة يونس بوعصيدة رضا | **28** |
| خلاصة الفصل | **29** |
| **الفصل الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر** | |
| تمهيد | **30** |
| المبحث الأول: مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر | **31** |
| المطلب الأول: معوقات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | **31** |
| المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | **34** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر | **39** |
| المبحث الثاني: واقع امتصاص المعارف العلمية في الجزائر | **44** |
| المطلب الأول: التعليم والتكوين والابتكار في الجزائر | **44** |
| المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر | **55** |
| المبحث الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر | **57** |
| المطلب الأول: تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر | **57** |
| المطلب الثاني: امتصاص المعارف العلمية | **58** |
| المطلب الثالث: تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر | **59** |
| خلاصة الفصل | **62** |
| خاتمة عامة | **63** |
| قائمة المراجع | **66** |

**قائمة الجداول**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تقدير عدد مشاريع البحث 1998-2002 | 19 |
| 2 | عدد الباحثين الواجب تعبئتهم 1998-2002 | 20 |
| 3 | حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة سنويا للبحث العلمي 1996-2002 | 20 |
| 4 | ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 2017 | 40 |
| 5 | حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إل الجزائر خلال الفترة(2007-2015) | 41 |
| 6 | عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وقيمة تدفقها في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 | 43 |
| 7 | الإنفاق على كل تلميذ في التعليم الابتدائي والثانوي بالدولار الأمريكي | 45 |
| 8 | نسبة التحاق الذكور والإناث بالمرحلة الابتدائية (خام) | 46 |
| 9 | نسبة الإجمالية للالتحاق بالمرحلة الابتدائية (خام) | 46 |
| 10 | معدل الإلمام بالقراءة ومعدل الأمية في الجزائر 1987-2008 | 48 |
| 11 | المعدل الخام للتسجيلات في التخصصات العلمية والتكنولوجية 2000-2004 | 48 |
| 12 | تطور أعداد طلبة التكوين المهني 2007-2009 | 49 |
| 13 | تطور هياكل التكوين المهني 2007-2009 | 50 |
| 14 | تطور عدد المؤطرين 2007-2009 | 50 |
| 15 | عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر 2010-2016 | 51 |
| 16 | ودائع طلبات الاختراع في الجزائر 2010-2016 | 51 |

**قائمة الأشكال**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | ماهية الاستثمار | **06** |
| 2 | حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016) | **42** |
| 3 | نسبة التحاق التلاميذ بالمرحلة الثانوية (خام) | **47** |
| 4 | نسبة التحاق التلاميذ بالمرحلة التعليم العالي (خام) | **47** |
| 5 | عدد طلبات براءات الاختراع في تونس والمغرب 2016/2010 | **52** |
| 6 | عدد ودائع طلبات براءات الاختراع في تونس والمغرب 2017/2008 | **52** |

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

بعد مرور الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة بعدة أحداث ومتغيرات قصد التماشي مع التطور السريع الذي تشهده الساحة الاقتصادية العالمية، ومحاولة تجنب الوقوع في أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، والتخلص من التبعية القطاع المحروقات، أحست الحكومة بضرورة تفعيل دور القطاعات الإنتاجية عامة والقطاع الصناعي خاصة باعتباره أحسن بديل في ظل وجود ثروات اقتصادية هائلة لم يتم استغلالها بالطريقة المثلى بعد، لغياب التكنولوجيا المتطورة ونقص التمويل وعدم توفر القدرات الإدارية الأمر الذي وجه الأنظار للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE ) لسد مختلف الفجوات والنقائص.

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي نظرا للدور الذي تلعبه في ترقية الإنتاج والتصدير وبالتالي تنوع مصادر الإيرادات وزيادة الدخل، الأمر الذي استدعى وضع سياسات ترمي لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ووضع محفزات لجلب المستثمر الأجنبي لوجود نقص في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالأخص في القطاع الصناعي التحويلي. فللاستثمار الأجنبي المباشر الفضل في استغلال موارد البلاد المتوفرة وإتاحة الإمكانيات والموارد غير المتوفرة محليا، من أجل تحسين النوعية لإحلال السلع الوطنية محل المستوردة ما يؤدي لتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مع توطن التكنولوجيا ونقل أساليب متقدمة في التدريب والإدارة والتسويق.

كما أن تطوير القطاع الصناعي يعتبر سلاح لمواجهة المخاطر المحتملة ومفتاح البقاء في السوق باستخدام الموارد الطبيعية والبشرية والاستجابة للتطورات والتغيرات الجديدة بالأخص في مجال العلم والتكنولوجيا، من أجل الحفاظ على المكانة في السوق وتقويتها وهذا ما يفسر سعي الجزائر المتواصل لتحقيق تنمية صناعية.

### أولا: اشكالية البحث

تعتبر الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية في الجزائر حلا مؤقتا أشاد به الكثيرون في الوقت الراهن إلى حين اكتساب الخبرات اللازمة وتحقيق قدرة تنافسية عالية، كل هذا يدفعنا للبحث من أجل فهم العلاقة بين تطوير القطار الصناعي في الجزائر وجلب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

**هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في امتصاص المعارف العلمية في الجزائر وتطوير القطاع الصناعي؟**

**وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:**

1- ماهي المعوقات والحوافز لجلب الاستمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
2- ما هو حجم تدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
**3**- ما هو سبيل امتصاص المعارف العلمية والتكنولوجية وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر

**ثانيا: فرضيات البحث**

يقوم هذا البحث على الفرضية التالية

- الفرضية الأولى: للاستثمار الأجنبي المباشر أحد العناصر الهامة في تحقيق تقدم معرفي وتكنولوجي في دول مضيفة
- الفرضية الثانية: لايزال الاقتصاد الجزائري بعيد من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة
- الفرضية الثالثة: تعتبر قدرة امتصاص المعارف العلمية من المصادر الخارجية المهمة من أجل تحقيق استدراك معرفي.

**ثالثا: مبررات اختيار موضوع البحث**

**تم** إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها

1- ارتباط الموضوع وطبيعة التخصص، اذ يعتبر من قضايا الاقتصاد الدولي
2- أهمية هذا الموضوع حاليا وفي ظل المنافسة الدولية
3- محاولة توضيح أهمية التحول إلى هذا الاقتصاد كسبيل لتغيير نموذج النمو الاقتصادي الجزائري.

**رابعا: أهداف البحث وأهميته**

**1/أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وعلاقته بتطوير القطاع الصناعي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وكيفية التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وامتصاص المعارف العلمية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطوير القطاع الصناعي.

**2/أهمية البحث:**

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه الوسيلة الأقرب للاقتصاد الجزائري، من أجل بناء اقتصاد صناعي متنوع، قائم على المعرفة العلمية والتكنولوجية، يساعد على تحقيق معدلات نمو والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، بعد توفير المناخ اللازم لذلك من بنية تحتية متطورة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

**خامسا: حدود البحث**

تم تسليط الضوء في هذا البحث على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقته القطاع الصناعي في الجزائر، أي أن البعد المكاني للبحث هو الجزائر، أما البعد الزمني فقد درسنا السنوات الأكثر أهمية في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنوات التسعينيات.

**سادسا: منهج البحث**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث اتبعنا المنهج الوصفي عند التعرض لأهم المقولات النظرية للدراسة والمفاهيم العامة ن وكذلك بالمنهج التحليلي والمقارن عند عرض نتائج القطاع الصناعي في الجزائر وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**سابعا: تقسيمات الدراسة**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانبها اعتمدنا على الخطة الآتية والمكونة من فصلين أساسيين ن وعلى هدا الأساس لقد تم تقسيم البحث كما يلي:

- الفصل الأول ويتضمن مدخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمارات الأجنبية، أما في المبحث الثاني فتناولنا القطاع الصناعي في الجزائر اين تناولنا فيه السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر، أما المبحث الثالث فخصصناه الى الدراسات السابقة.
- الفصل الثاني وهو لب بحتنا فقد قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول مناخ الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع امتصاص المعارف العلمية في الجزائر أما المبحث الثالث فقد قمنا بتسليط الضوء على سبل تعزيز وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر من أجل امتصاص معارف العلمية والتكنولوجية.

# الفصل الأول

# مدخل

# للاستثمارات

# الأجنبية المباشرة

**تمهيد**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام والجدل لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة، وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه يشكل أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومما لا شك أن تحقيق هذا الاستثمار مرهونا أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تحكم تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي أو الجغرافي، ولتحديد إبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر سنعالج هذا الفصل في مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني سنتناول محددات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى إيجابيات وسلبياته.
وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الأول من خلال المباحث الآتية:

**المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**
**المبحث الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر**
**المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة قائمة على اقتصاد السوق وتنامي تيار العولمة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي فيفضله توسع حجم الإنتاج الدولي وصاحب ذلك تطورا سريعا في التكنولوجيا.

لذلك قامت دول العالم المتقدمة منها والنامية بالتسارع لجلب هذه الاستثمارات لأراضيها والاستفادة من مميزاتها.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

اختلف الكثير من المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر فلكل منهم منظوره الخاص ولهذا سنحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

**- الاستثمار الأجنبي المباشر**

**1- مفهوم الاستثمار**

في اللغة: هي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[1].

**تعريف الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي**

- الاستثمار بشكل عام ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وتلك تبعا لتعدد الاقتصاديين وكذلك المدارس الاقتصادية المختلفة المتعاقبة على السواء، الذين ساهموا في وصفها وتحديد مفهومها نذكر من بينها ما يلي:

- فعند حسن عمر، "فهو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[2].

- وبخلاف الاقتصاديين العرب فان فرانسوا غوتيي يعرفه على انه: "عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية ويعتبرها –أي العملية –بمثابة مجموع نفقات الشراء، وإرساء السلع التجهيزية المخصصة أما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع والخدمات أو التقليل من التكاليف، أو التقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة"[3].

- كما قدم مفهوم شامل للاستثمار من خلال وجهات نظر مختلفة: هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه القيمة الحالية للأموال المستثمرة

---

[1] معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، العدد 2، 2014 ص104.

[2] حسن عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2000،

[3] حسن توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، المنظمة العربية للإدارة، ص8.

والنقص المتوقع في قيمتها الشرائية ذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات[1].

**الشكل رقم 1: ماهية الاستثمار**

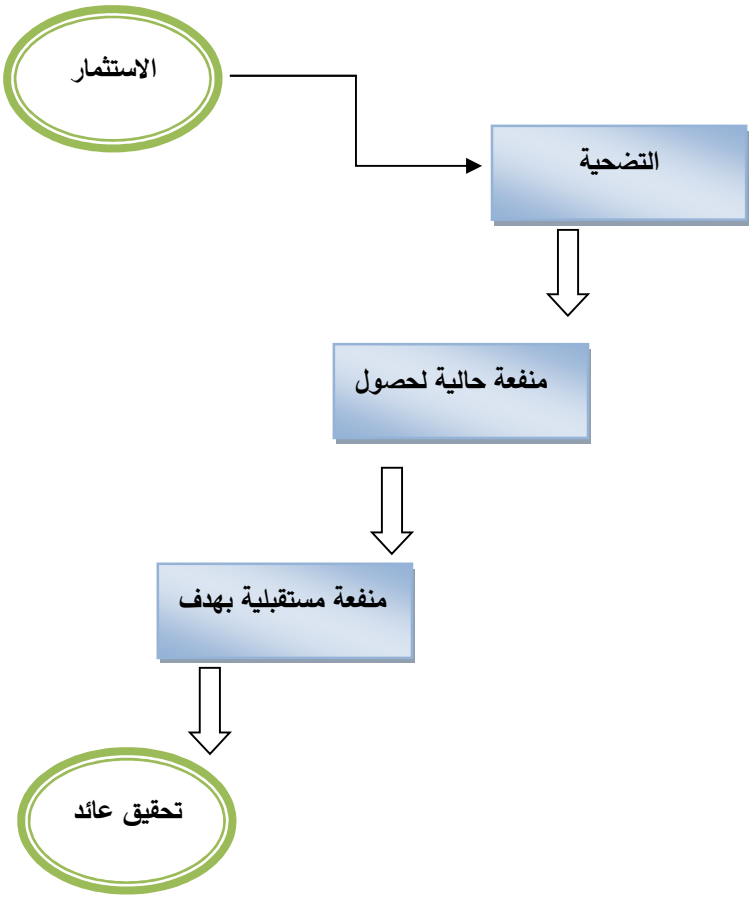


**المصدر**: مروان شموط وعبود كنجو عبود، أسس الاستثمار، جامعة القدس المفتوحة، ط1، 2008، ص7

يوضح الشكل مفهوم الاستثمار الذي يتمثل في التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي في سبيل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر نتيجة تحقيق العائد المتوقع.

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، ب ط، 2006، ص22.

**الاستثمار في التشريع الجزائري:**

في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح في مادته الثانية كالتالي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية[1].

**2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[2].

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في البلد الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف مع قيامه بالإشراف على المشروع ويعتبر حق التسيير الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمار الأجنبي[3].

- يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة لتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[4].

- كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة OMC أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها.

- وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"أنه ذلك الاستثمار طويل الأجل والذي يعكس منفعة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم لفرع في دولة ما[5].

- يمكن القول أن السيطرة على المشروع معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمباشر الذي يعتبر أبسط صور و أشكال الاستثمار حيث تفضله البلدان النامية كون الحصول على مصادر الإنتاج هدفها الأول كما

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر ب تاريخ1991/2/6، ص204

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2007، ص31.

[3] Bernard bellon et ridhagouir;investissements directs etrangers et developpement industriel mediterraneen ;editioneconomica ,France ;1998 ;p3

[4] OECD ;third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment ;paris ;1999 ;p07.

[5] أحمد يوسف عروسي، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014، ص44.

أنه النوع المفضل للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الخارج فهو يتيح لهم التحكم الفعلي في خطط التسويق و الإنتاج هذه المشروعات بما يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى كذلك بناء على ملكيتهم للمشروعات لهم حق تحويل الأرباح و الفوائد وقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية مثل الولايات المتحدة[1].

**3- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجنبي الغير المباشر:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداء من نسبة 10 بالمائة كحد أدنى.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيعرف أنه الاستثمارات المتدفقة داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أطراف أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة (سواء عن طريق السندات ذات الفائدة الثابتة أو عن طريق الأسهم) بشرط ألا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع ونخلص للفروق التالية:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع ابتداء من 10 بالمئة أما غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات نسبة من الأوراق المالية لا تصل ل 10 بالمائة.

- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة حسب النسبة على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهذا راجع لطبيعة ما يحوزه (سندات، أسهم، قروض) ومن جهة أخرى النسبة المحددة التي لا تتجاوز 10 بالمائة.

- بالنسبة للأشكال التي يتخذها كل نوع باختلاف مراحل المشروع فنجد في مرحلة التمويل الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتخذ شكلين إما الاكتتاب في الصكوك التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والعامة أو الأفراد أما في مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدولة المضيفة في شكل عقود تراخيص أو الامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية أو غيرها. مقابل عائد أو عمليات تسليم المفتاح (إقامة الطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل)، أو يقوم مستثمر أجنبي (مقاول من الباطن) بإنتاج وتوريد قطع غيار أو مكون لإنتاج السلعة.

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر المتوسط أو الطويل الأجل عادة[2].

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] أحمد يوسف عروسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

**المطلب الثاني: أشكال وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

**أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

**1- بالنظر لملكيته:**

أ- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** هذا بقيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأي نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل لمستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب.

**ب- الاستثمار المشترك ويدعى أيضا الثنائي**

هو استثمار منجز في البلد المضيف وتتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة أخرى وتكون بإحدى الشكلين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوكة بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأسمال المشروع حتى يصبح هذا الاستثمار مباشرا.

**ج-استثمارات الشركات متعددة الجنسيات**

تعرف أنها رؤوس أموال ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها وتتميز بـ:

- كبر حجمها، تنوع المنتجات الطبيعة الاحتكارية، والتفوق التكنولوجي.
- الهيمنة على الاقتصاد، القدرة المالية (مبيعاتها لا تقل عن 100 مليون دولار).
- التخطيط، الاستثمار، الإنتاج، التسويق والتسعير يتم اتخاذ قراراتهم من الشركة الأم.
- الاعتماد على الإعلان الدائم، والتحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمي[1].

**2- حسب طبيعة النشاط الاقتصادي**

أ- **الاستثمار الأجنبي الفلاحي: هو** الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية حيوانات وإنتاج محاصيل زراعية الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك فيه.

[1] أحمد يوسف عروسي، المرجع نفسه، ص ص54-55.

ب- **الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:** يتمثل في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية.

ج-**الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:** هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي غير أن منتجاته غير مادية مثل: الاتصالات، النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات والفنادق[1].

**ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على انه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم ميزان مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية[2].

والملاحظ أن هذه الأهمية بدأت تتزايد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اقبل عليه المستثمرون وفضلته الدول النامية لأسباب عديدة، جعلته يفوق في الأهمية الاستثمار الأجنبي غير مباشر الذي كانت له الغلبة قبل ذلك[3].

فالنسبة للمستثمر الأجنبي فهو يفضل هذا النوع من الاستثمار، لأنه يخوله ممارسة حقه في الإدارة المشروع الاستثماري ورقابته وتوجيهه بما يكفل مصلحته فضلا على انه هو الذي يختار المشروع الذي يستثمر فيه أمواله واختيار شريكه في المشروع حيث أن إمكانية الربح فيه كبيرة على المدى الطويل، ولا يتأثر بطريق مباشر بالتضخم النقدي بل انه سلاح أكثر فاعلية في محاربة التضخم من الاستثمار غير المباشر وفي الغالب لا يتم تحويل الأرباح في حالة انخفاضها بل يعاد استثمارها[4].

---

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007_2008، ص53.

[2] بن محمد سارق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة وراسوكم، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير، جامعة منظوري قسنطينة، 2009-2010، ص يل 10 بن محمد سارة، المرجع نفسه، ص 12.

[3] الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (الاستثمار المحفظي) ويعرف":على انه استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة الاسهم الحصص او سندات الدين او سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من انواع الرقابة او المشاركة في تنظيه إدارة مشروع استثماري كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

[4] صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2006، ص 35.

أما بالنسبة للدول المضيفة ، فهي تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يتضمن استيراد المال بالإضافة إلى استيراد الخبرة و الوسائل الإنتاجية الحديثة من شانه إن يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني ، و يخلق فرص عمل جديدة فضلا عن عدم تحمل الدولة أعباء المديونية في هذا الاستثمار، بخلاف القروض التي يجب سدادها مع فوائد أما عن الإدارة التي يتم بها الاستثمار الأجنبي المباشر، فالملاحظ أنه يتم في الغالب إما عن طريق الشركات ذات النشاط العالمي التي تفضل الانفراد بالملكية و إدارة المشروع، إما في صورة مشروع مشترك مع الدولة المضيفة أو مواطنيها و هو ما تحرص عليه الدول النامية و ذلك بالنص على ضرورة إشراك رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي في المشروعات[1].

كما يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال القدرات التكنولوجية و الخبرات الإدارية و التسويقية و التي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية، حيث انه قد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية ازدياد ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث يعتبر الآن أداة هامة تسعى الدول عن طريق إبرام عقود الاستثمار للحصول عليه لمساعدتها و في تحقيق تنميتها من خلال ما يقدمه من أصول متنوعة من رأس المال و التكنولوجيا و القدرات والمهارات الإدارية و الوصول إلى الأسواق الأجنبية[2].

وعليه فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معدات لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

**المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على المحددات القانونية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يجب توضيحه في الفرعين التاليين.

**الفرع الأول: المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر**

تعتبر المحددات القانونية محسنات أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وسنتناول هذا النوع من المحددات في النقاط التالية:

**أولا: توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر**

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات الأجنبية، لذا لابد من وجود تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين الأطراف، إضافة إلى قوانين لتشجيع الاستثمارات المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة المضيفة له لهذا عملت الكثير من الدول على

[1] صفوت أحمد عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] بشار محمد الأسد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ط1، 2006 ص45.

تغيير في تشريعات الاستثمار العديد من المجالات وتهدف إلى إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية.

ولكي يكون الإطار التشريعي جذابا للاستثمار لا بد من توافر عدة مقومات أهمها[1]:

– وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض يتسم بالوضوح والاستقرار الشفافية ويكون متوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية الاستثمار.

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر مثل نزع الملكية، المصادرة وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه.

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين وحل النزاعات التي تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة له بكفاءة عالية.

– أن يكفل قانون الاستثمار حواجز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.

– إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي، الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.

– وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيمة

تكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

**ثانيا: توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة**

أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي وكذلك ترشيد كيفية استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية[2]، ونعرض أبرز الحوافز الضريبية والمالية فيما يلي:

1. وضوح النظام الضريبي: يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية من العوامل الحيوية لجذب المزيد من الاستثمارات.

2. خفض التعريفة الجمركية: ويكون ذلك بخفض التعريفة الجمركية بنسب ملائمة على السلع ومواد الخام من اجل المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في الدول النامية.

3. منح التوظيف: وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

[1] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة 2008، ص 132.

[2] مرجع نفسه، ص 135.

**ثالثا: توفير إطار قانونى لحماية حقوق الملكية الفكرية[1].**

تشكل الملكية الفكرية عنصرا مهما من عناصر رأس المال الفكري وتكمن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في الحفاظ على الحق المعنوي لصاحب الإبداع والحق الاقتصادي في المكافأة على جهده، ومما لا شك فيه أنه لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج الاقتصادي العالمي، لا بد من إصدار التشريعات الخاصة بها وتتمثل حماية حقوق الملكية الفكرية في توفير بيئة تشريعية مواتية للتجارة والاستثمار الأجنبي.

**رابعا: إنشاء هيئات وأجهزة مكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر**

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة تكون مهمتها الأساسية هي التخطيط وتنظم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الأجهزة باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتلاءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة.

ولهذا يمكن تلخيص الأنشطة الرئيسية للهيئات والأجهزة الدولية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة كما يلي[2]:

– تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في مجالات اقتصادية مختلفة.

– المتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات.

– تقديم المساعدات اللازمة لإجراء الدراسات التمهيدية والنهائية للمشروعات وحل المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب.

– اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلاءم مع متطلبات و ظروف التنمية الشاملة و خصائص الدولة.

– القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعددراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة.

– إتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية النزاعات.

---

[1] حقوق الملكية الفكرية: تعرف بأنها كافة أنواع الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية من حقوق العمل الأدبي والعلمى والاختراعات والإبداعات البشرية والتصميمات الصناعية، وتشمل أنواع الملكية الفكرية المصنفات الأدبية والعلمية وتحميها قوانين حقوق المؤلف، براءات الاختراع... إلخ.

[2] ابوقحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، دار الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 343

**الفرع الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر**

تتمثل المحددات السياسية والاقتصادية فيما يلي:

**أولا: المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر**

إن التحدث عن المحددات السياسية يقودنا إلى ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء المخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي بالدولة المضيفة ويتنوع الخطر السياسي بتنوع أسبابه ومستوياته وقد يأخذ عدة أشكال منها:

–المصادرة، أي مصادرة الحكومة واستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب أو مصادرة بعض أو كل ممتلكات الغير لأغراض المنافع العامة بدون تعويض مادي.

– التصفية، وهي عملية الاستيلاء بلا مقابل مادي أو تعويض على المشروعات الأجنبية بواسطة أو عن طريق الحكومة المضيفة.

– التأميم، حيث يتم تحويل الملكية الخاصة لمشروعات الأعمال الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة مثلما حدث في تأميم الشركة العالمية قناة السويس[1].

– عدم تحويل العملات الأجنبية للخارج حيث لا تسمح الدولة المضيفة

للشركات بتحويل دخولهم أو أرباحهم بالعملة الأجنبية إلى الخارج ، أو تحدد نسبة من المرتبات و الدخول و الأرباح القابلة للتحويل و غيرها من المخاطر السياسية التي تؤدي بالمستثمرين من التخوف من الاستثمار في هذه الدول وبالتالي فان الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين و دفعهم للاستثمار في بلد ما لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار نظامها السياسي، فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالاضطرابات و الانقلابات السياسية أو العسكرية... إلخ.

**ثانيا: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر**

تلعب المحددات الاقتصادية دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في:

1.حجم السوق واحتمالات نموه: يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العوامل الهامة والمؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات.

ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص128.

وهناك علاقة ايجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد، فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى زيادة مستوى ادخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف[1].

2. السياسات الاقتصادية المستقرة إن وجود سياسة اقتصادية واضحة، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار[2].

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار، وهذا لان الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل، ومصداقية الحكومة المتعاقبة بعد العامل الأساسي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لان الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة، يؤثر على مصداقيتها وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية غير مستقرة.

**3.** معدل التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير، وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي لها أهمية كبيرة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، كما تتأثر ربحية السوق نتيجة الارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة بالإضافة إلى فساد المناخ[3].

ويقصد بالمعدلات العالية لتضخم ما يتجاوز 10 % سنويا، فإذا بلغ 30 % أو 40 % أو تجاوز ذلك سنويا يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات الطويلة.

4. البنية الأساسية المناسبة: إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمرة، فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الإنتاج دون انقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع بالإضافة إلى شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات، ...الخ) تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة.

---

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2006ص132.

[3] أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، المرجع السابق، ص 76.

## المبحث الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وقد قسمنا هذه السياسات على شكل ثلاث مطالب، ولكن قبل التطرق إلى الأهداف نقوم بعرض بعض التعاريف لأهم المفاهيم من بينها: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، برمجة أنشطة البحث، التحويل التكنولوجي، الرصد التكنولوجي مركز الابتكار والتحويل التكنولوجي، القطب التكنولوجي، وذلك حسب القانون الجزائري، بعد ذلك نقوم بتقييم للمرحلة 1998-2002 والمرحلة 2008-2012 وللمرحلة 2015-2019.

نقوم بعرض المفاهيم الآتية[1].

- **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** هما جزءان من نفس عملية إنتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالاتها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة.

- **برمجة أنشطة البحث** هو نشاط يضمن ملائمة وفعالية النظام الوطني للبحث ويباشر في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وإنجاز أهداف البحث.

- **الرصد التكنولوجي** هو عملية تحيين مستمرة تهدف إلى تنظيم منهجي لجمع المعلومات الخاصة بالمكتسبات العلمية والتقنية ذات العلاقة بالمنتجات والإجراءات والطرق والأنظمة الخاصة بالمعلومات، بغية استخلص فرص التنمية.

- **التحويل التكنولوجي** هو عملية التحويل الفعلي للاكتشافات الناتجة عن البحث إلى المجال الصناعي بهدف تسويقها على شكل منتجات و/أو خدمات جديدة.

- **مركز الابتكار والتحويل التكنولوجي** هو مؤسسة علمية تجمع الفاعلين في عالمي المهن والبحث في ميدان معين. يقدم المركز الخبرة العلمية والتكنولوجية للمؤسسات التي لا تمتلك الإمكانات اللازمة لإنشاء مركز للبحث والتنمية، كما يساهم في عملية التحويل التكنولوجي بين هياكل البحث وعالم المهن (إنشاء مؤسسات مبتكرة واستغلال براءات الاختراع).

- **القطب التكنولوجي** يعني الموقع الذي يضم المؤسسات المبتكرة وهياكل التعليم والبحث في مجالات تكنولوجية مختلفة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 2015، ص 7-8

**المطلب الأول: السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر خلال الفترة 1998-2008**

سعت الجزائر من خلال إعداد قانون رقم 98-11 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 أوث سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002. إلى تحفيز مجموعة من الأهداف منها[1]:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي،

- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.

- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.

- رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث.

- دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- تثمين المنشئات المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنص المادة 26 من القانون 11-98: من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي وتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002، إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية، ولاسيما بواسطة[2]:

- إشراك مكثف للمستخدمين الباحثين في مؤسسات التعليم والتكوين العالين.

- رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث.

- الاستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهلة في المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، لصالح نشاطات البحث حسب ما تقتضيه التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

- التكوين بواسطة البحث من أجل البحث والتعليم العالي.

- الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر، والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العامة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث.

- تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث المشترك.

- إعداد دليل وطني للعاملين في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- وضع ترتيبات ملائمة تسمح بتنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العالمي ذو هيئات البحث العلمي ومؤسساته.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد62، 1998، ص 4.

[2] نفس المرجع، ص8

و من أجل تدعيم أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية أهمها[1]: المرسوم التنفيذي رقم 137/98 المؤرخ في 03 ماي 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي و التنمية التكنولوجية و تنظيمها و تسييرها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 243/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تسييرها، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث ، تنظيمها تسييرها والمرسوم التنفيذي رقم 99/259 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء ، تنظيم و تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي.

وتنص المادة 23: تخصص الاعتمادات المرصودة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال المخطط الخماسي 1998-2002 أساسا لما يأتي[2]:

- البرامج الوطنية للبحث ذات الصبغة القطاعية والمشتركة بين القطاعات والخصوصية.
- هيئات ومؤسسات البحث والتطوير، قصد الحفاظ على شروط البحث وتعزيزها.
- مؤسسات التعليم والتكوين العاليين من أجل تطوير البحث التكنولوجي.
- رد الاعتبار للبحث في المؤسسات الوطنية، عمومية كانت أم خاصة، التي تساهم في نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع والتثمين. وبغية تعزيز صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المشار إليها بالمراسيم أعلاه، أقدمت الجزائر في منتصف سنة 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي هدفها الأساسي هو إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية عمومية كانت أم خاصة، كما سمحت نصوص المراسيم السابقة ب[3]:
- إعداد وتطبيق سبعة وعشرون (27) برنامج بحث وطني من بين الثلاثين (30) المسطرة.
- تنصيب واحد وعشرين (21) لجنة قطاعية من بين سبع وعشرين (27) دائرة وزارية معينة.
- اعتماد ستمائة وأربعين (640) مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي.

بالإضافة إلى ما يلي[4]:

- إنشاء ستة عشر (16) مركز بحث في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

---

[1] زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن و استراتيجيات التطوير مجلة ميلاف للبحوث الدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص637-638.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد62، 1998، ص7-8.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10. 2008، ص 7.

[4] مرجع نفسه، ص7.

- إنشاء وحدتي (2) بحث.

- تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.

- إنشاء فرع ق(1) ذي طابع اقتصادي لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي،

- إشراك ثلاثة عشر ألف وسبعمائة (13700) أستاذ باحث وألف وخمسمائة (1500) باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون والمقدر بستة عشر ألف (16000)،

- فيما يتعلق بالنتائج العلمية، تجدر الإشارة إلى أن عدد الإصدارات العلمية عرف زيادة ملموسة مع نهاية الفترة الخماسية مقارنة بنسبة 1997، كما عرف عدد الرسائل التي تمت مناقشتها ارتفاعا كبيرا

وتبين التحليلات الأولية لتأثير تطبيق القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت سنة 1998 و المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002 على النظام الوطني البحث (SNR) أن هذا الأخير أصبح أكثر نجاعة و تناسقا من حيث ملائمة الأهداف العلمية للأهداف الاجتماعية و الاقتصادية التطوير ، وتعبئة الأسرة العلمية و هيكلتها في إطار مراكز البحث التي نص عليها القانون، وكذا تحسين إجراءات التمويل حسب الأهداف[1] ، ونقدم بعض الجداول التي تصف لنا الإنفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في إطار البرنامج الخماسي 1998-2002 ، و كدا المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج الخماسي:

1. تقرير عدد المشاريع وينبغي التذكير بأن برنامج البحث يتكون من جميع المجالات التي تدور حول محور البحث المكونة بدورها من مواضيع بحث، إن إنجاز موضوع بحث يتطلب في المتوسط القيام بثلاث عمليات أو مشاريع بحث وعليه وطبقا لهذه القواعد وللأهداف العلمية المذكورة في القسم الأول من التقرير العام فإن العدد الإجمالي للمشاريع الواجب تنفيذها خلال المخطط الخماسي يقدر ب 6026 مشروع توزع سنوي حسب الجدول رقم (06).[2]

**الجدول رقم (01): تقدير عدد المشاريع البحث 1998-2002**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد المشاريع** | 978 | 1016 | 1206 | 1348 | 1478 | 6026 |
| **التطور بالنسبة المئوية** | 16.23% | 16.68% | 20.01% | 22.37% | 24.53% | 100% |

**المصدر**: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد62، 1998، ص 43.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد10. 2008، ص7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 1998، ص43.

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدد المشاريع المنجزة خلال السنوات 1998-2002 في زيادة وإن كانت زيادة ضعيفة، إلا أننا سجلنا زيادة مئوية بنسبة 4.52 % بين سنوات 200-2002.

2. تقدير عد الباحثين الواجب تعبئتهم إن التوقعات في المجال العلمي الضروري للتكفل بمجمل نشاطات البحث تم تقديرها أخذا بعين الاعتبار للباحثين الذين ينجزون المشاريع القطاعية الجارية و تلك الموجهة لإنجاز البرامج الوطنية للبحث ذات أولوية منذ سنة 1998 ، ويبين الجدول رقم (07) المعد على أساس ما سبق، العدد الإجمالي للباحثين المكون من باحثين يمارسون نشاطاتهم بصفة دائمة و باحثين بصفة جزئية ، والواجب تعبئتهم لتنفيذ برامج البحث الوطنية خلال المخطط الخماسي 1998-2002 وهو 15915 باحثا من بينهم 11994 يعملون بصفة جزئية[1].

**الجدول رقم (02): عدد الباحثين الواجب تعبئتهم 1998-2002**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الباحثون** | 7410 | 9554 | 11654 | 13799 | 15015 |
| **التطور بالنسبة المئوية** | 28.11% | 28.9% | 21.9% | 18.4% | 15.3% |

**المصدر**:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد62، 1998، ص 43.

3.نسبة الناتج الداخلي الخام المخصص للبحث العلمي و التطور التكنولوجي إن التقدير الإجمالي لمصاريف البحث خلال الخماسي سترفع حصة الناتج الداخل الخام المخصصة للبحث العلمي و التطور التكنولوجي من 0.14% سنة 1996 إلى 1% سنة 2000، مثل ماهو موضح في الجدول رقم 08[2].

**الجدول رقم (03): حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة سنويا للبحث العلمي 1996-2002**

| السنوات | 1996 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المصاريف / فرع منتوج داخلي خام | 0.14% | 0.45% | 0.75% | 1.00% | 1.00% | 1.00% |

**المصدر**: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 1998، ص 49.

**4.تمويل برامج البحث**[3]يكرس القانون خصوصية الميزانية الوطنية للبحث العلمي التي تشمل مجموع اعتمادات التسيير و الاستثمار الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و نشاطات مجموع المؤسسات و الهيئات المعنية بالبحث العلمي و كذا الهياكل القاعدية للبحث و التجهيزات الكبرى. تطبق المراقبة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد62، 1998، ص 43.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 49،1998.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2008، ص32.

المالية البعدية في استخدام الاعتمادات المخصصة للبحث شأنها شأن الإيرادات المحققة في إطار العقود والاتفاقيات التي تستخدمها مباشرة المؤسسات ومراكز البحث المعنية من أجل تحفيز هذه الأخيرة على تثمين نتائج بحثها. وقد برمج القانون رقم 98-11 المذكور أعلاه مبلغ 133 مليار دينار لتمويل:

- البرامج الوطنية للبحث: 11,833 ملياردينار.
- تعزيز محيط البحث: 620, 41 مليار دينار.
- وبالنسبة للاستثمارات في الهياكل القاعدية والتجهيزات: 79مليار دينار أي ما يمثل 60% من الدعم المالي المبرمج في القانون المتعلق بالبحث.

كان من المفروض أن يسمح تمويل البحث ببلوغ مستوى 1% من الناتج الداخلي الخام المخصص لنفقات البحث لسنة 2000. غير أن إلى يومنا هذا ولأسباب مختلفة، بقيت مستويات التمويل هذه بعيدة عن الأهداف المسطرة ولم تعرف الهياكل القاعدية المبرمجة في القانون رقم 98-11 المذكور أعلاه بداية إنجازها إلا سنة 2003. وينبغي أن يخضع هذه المجهود المالي للمتابعة والدعم من أجل ضمان استمرارية ودوام نشاطات البحث والتطوير التكنولوجي.

إلا أن إنشاء نظام بحث وطنى فعال وناجع ودائم يمثل عملية تطويرية متواصلة وصعبة. وفي هذا الصدد جاء القانون 08-05 الذي يعدل ويتمم القانون 98-11 والذي نتناول أهم نقاطه في الفرع الثاني.

**المطلب الثاني: السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر خلال الفترة 2008-2012**

قانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوث 1998، وتناول القانون رقم 08-05 النقاط التالية[1]:

- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية.
- تنمية الصيد البحري والمائيات.
- تطوير الهياكل القاعدية (شبكة الطرق والطرقات السريعة والطرق المزدوجة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية).
- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين لاسيما بتحسين نوعية التكوين،
- تطوير مجتمع المعلومات.
- ترقية التسيير الراشد.
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات.
- تطوير الصحة وترقيتها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2008، ص 7.

- الترقية الشاملة للمعارف.
- تطوير العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقها.
- الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى.
- ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها.
- ترقية نوعية الإنتاج الوطني.
- التنمية المحلية ورفاهية السكان.
- تنمية المدينة وترقيتها.

يسعى هذا القانون إلى تعزيز المكاسب المتحصل عليها يفضل القانون رقم 98-11 المذكور أعلاه ومعالجة الخلل المسجل خلال تنفيذه، وهذا ما يترجمه تعديل بعض الأحكام وتطبيق برنامج عمل تحدد محاوره في التقرير العام. الذي يشكل تمديدا للأحكام التشريعية.

لقد تمحورت التعديلات حول المواد المتعلقة بالفترة الخماسية، والأهداف الجديدة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي المسطرة في أفاق العشرية، وقائمة البرامج الوطنية للبحث، والمجهود المالي في ميدان البحث وكذا ظروف تعبئة الموارد البشرية.

أما التقرير العام، فإنه يهدف إلى تحديد الأعمال التي ينبغي تطبيقها خلال الفترة الخماسية 2008-2012 في مجال البرمجة والتنظيم والتدابير المؤسساتية، وتطوير الموارد البشرية، والبحث الجامعي، والتطوير التكنولوجي وتطوير الهندسة، والبحث في العلوم الإنسانية، والمعلومات العلمية والتقنية، والتعاون العلمي إضافة إلى تثمين وكذا الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي.

**وعليه، فقد تم تحديد مائة (100) إجراء** حيث يعد تنفيذها المتزامن والمتعاقب ضرورة قصوى لنجاح الأهداف والأولويات المتمثلة في المساهمة الفعالة للأسرة العلمية في التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وفي تكوين عدد معتبر من الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين والذين أوكل إليهم البحث العلمي خلال الفترة الخماسية. غير أنه وبالنظر إلى حصيلة الاختلالات وتحليلاتها، فإن الإجراءات الأساسية وذات الأولوية ترتبط بالتدابير التنظيمية والمؤسساتية، لاسيما تلك المتعلقة بإعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي وتنصيب إدارة متخصصة توكل إليها مهام الهيئة الوطنية المديرة الدائمة. وكذا تنصيب وكالات بحث موضوعاتية ومصالح مشتركة.

تمثل **مؤسسات التعليم العالي** محضنا القدرات العلمية البشرية الوطنية. وانطلاقا من هذا، فإن سياسة البحث المنتهجة في إطار المخطط الخماسي 2008-2012 تهدف إلى المشاركة الكاملة للأساتذة الباحثين في المسعى الوطني في مجال البحث العلمي وذلك بإشراك أكثر من 28000 أستاذ باحث مع حلول 2012 وهو ما يمثل

تقريبا 60% من العدد المسطر من الأساتذة. و لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي ، سيتم القيام بعدة أعمال ، لاسيما إضفاء الصفة التعاقدية على علاقة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالمؤسسات ، و كذا علاقة المؤسسات بالمخابر من حيث التكوين في الدكتوراه و الحفاظ على حركية النمو الناشئة عن القانون رقم 11-98 المذكور أعلاه و ذلك بتدعيم ظروف مخابر البحث يجعلها أكثر مرونة و ذات خصوصية في التسيير مع وضع هياكل قاعدية خاصة تحت تصرفاتها و خلق جميع الظروف المادية و القانونية التي تسمح بمساهمة أكبر للمستخدمين من الأساتذة في نشاطات البحث ، و كذا تثمين منصب مدير المخبر و تدعيم تسيير هذا الأخير بإنشاء خلية مناسبة[1].

كما ستعرف الفترة الخماسية 2008-2012 إنجاز هياكل قاعدية و تجهيزات كبرى خاصة بالبحث ، و ذلك بتسطير و إنجاز ستة (6) أصناف من الهياكل القاعدية تتمثل في مجموعات مخابر ، ومراكز ووحدات البحث وأقطاب علمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث ، و المنشآت العلمية ما بين الجامعات ، و الأقطاب التقنية و كذا التجهيزات الكبرى المرتبطة ببرامج التعبئة لاسيما في مجال الفضاء و البيوتكنولوجي و المجال النووي[2].

**التربية الوطنية**[3]تتمثل الأهداف الأساسية التي يطمح قطاع التربية الوطنية إلى تحقيقها في إطار إصلاح المنظومة التربوية في كبح ظاهرة تقهقر المستوى العام للتعليم ومردود المنظومة التربوية وتحديد الأدوات والوسائل الواجب تحضيرها وتثمينها لتنفيذ عدد من التدابير المتمثلة في تحسين وتأهيل المستخدمين وتحسين الوسائل التربوية وأخيرا إعادة تنشيط البحث البيداغوجي من أجل تحسين برامج التعليم ومناهجه وتقييم قطاع التربية وتوجيهه وكذا تنظيمه وتسييره.

**الصحة** يتميز النظام الوطني للصحة بأهمية المنشئات والوسائل البشرية وتتشكل شبكة الصحة الوطنية من 185 قطاعا صحية و32 مؤسسة استشفائية جامعية و497 عيادة متعددة الاختصاصات و1252 مركزا صحية و3964 قاعة علاج تضم في مجموعها 60000 سريرا (بما فيها القطاع الخاص)، ما يمثل تغطية وطنية في حدود سريرين (2) لكل 1000 نسمة وتقدر التغطية في المتوسط بطبيب واحد مختص لكل 3000 نسمة وطبيب عام واحد لكل 1800 نسمة. وتتمحور استراتيجية تطوير القطاع الصحي حول تحسين التغطية الصحية وتحسين الوضعية بشأن مكافحة الأوبئة وكذا تحسين نوعية العلاج المقدم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد10، 2008، ص9.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2008، ص12-13

إعداد برامج وطنية للبحث[1]يمثل إعداد برامج وطنية للبحث مرحلة هامة في عملية تنفيذ السياسة الوطنية البحث حيث أن ألاف مواضيع البحث تنجز في شتى أنحاء العالم من طرف مخابر البحث الأكثر تأطيراوالتي تتمتع بإمكانات مالية أكبر ومن هنا تأتي أهمية تحديد مواطن البحث ذات القيمة المضافة وهو ما يتطلب استكشاف ميادين ومحاور البحث ووصفها وكذا طرح الإشكالية وعرض الأهداف والنتائج المنتظرة في إطار تحديد مواضيع البحث.

وستبذل مجهودات معتبرة خلال الفترة الخماسية 2008-2012 من أجل تحقيق الإجراءات التي نص

عليها القانون خاصة تلك المتعلقة بتدعيم مراكز التطوير التكنولوجي بالوسائل البشرية ذات المستوى العالي والوسائل المادية وبتزويدها بآليات توطيد الروابط مع القطاع الاقتصادي.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف سيتم القيام بالأعمال التالية[2]:

- تعميم التحكم في المفاهيم المرتبطة بهندسة الإنتاج داخل مراكز ووحدات التطوير والمخابر عن طريق تحديد وتنفيذ استراتيجيات المؤسسات ومفهوم نوعية المنتجات وأنظمة الإنتاج وتوجيه وتسيير هذه الأنظمة وإنتاج خدمات.

- جعل مهنة المطور مهنة مغرية وذلك بتثمين الطاقات التقنية المتراكمة وجعلها مربحة مع تبني الهدف المتمثل في تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة من أجل طرحها في السوق الدولية وكذا تحسين الإنتاجية لاسيما عن طريق التحكم في التكنولوجيات وطرق الإنتاج وتكييف الطرائق والتقنيات مع الظروف المحلية،

- تحديد الإجراءات المحفزة لإيداع البراءات واستغلال موارد البراءات الخاصة بالمعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) في إطار البحث الببليوغرافي.

- إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بإنشاء فروع ذات طابع اقتصادي لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والجامعات من أجل التعجيل بعملية نقل المنتجات والخدمات ومجالات البحث والتطوير غلى عالم الإنتاج وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في إطار الشراكة.

- وضع جهاز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تطور المنتجات ذات القيمة المضافة والتي تعمل على تحسين الإنتاجية ونوعية المنتجات والخدمات وعلى تكييف المنتجات والتقنيات مع الظروف المحلية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10 ،2008 ص18

[2] نفس المرجع، ص 25-26.

– إدراج تدريس أجهزة صناعة النماذج والمحاكاة والإنجاز بواسطة الكمبيوتر ضمن التكوين العالي الأولي والمستمر وذلك في ميادين الإلكتروني والإعلام الآلي والميكانيك وهندسة الطرائق والهندسة الوراثية...الخ،

– تجنيد وتثمين الطاقات الوطنية في مجال الدراسات والخبرة والهندسة في الميادين الرئيسية لتكنولوجيا الطرائق وطرق صناعة المنتجات والتجهيزات.

– وضع استراتيجيات لاكتساب ورسملة وتثمين التكنولوجيا والهندسة الوطنية وكذا أدوات تنفيذها، تمويل برنامج البحث 2008–2012[1]

يكرس القانون خصوصية الميزانية الوطنية للبحث العلمي التي تشمل مجموع اعتمادات التسيير والاستثمار الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونشاطات مجموع المؤسسات والهيئات المعنية بالبحث العلمي وكذا الهيكل القاعدية للبحث والتجهيزات الكبرى.

المجهود المالي المخصص من طرف الدولة لتنفيذ البرنامج الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2012–2008 يقدر على أساس:

– عدد الباحثين المعتمدين.

– عدد المشاريع المختارة كل سنة للبرنامج الوطني للبحث،

– تقديرات الاستثمارات المتعلقة بالهيكل القاعدية والتجهيزات الكبرى.

**1–تقديرات عدد الباحثين الواجب تعبئتهم**[2] نظرا لعدد الهام من مشاريع البحث التي يجب تنفيذها ينبغي التجنيد المتزايد للأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، لذا سيعرف أشراك الأساتذة الباحثين في تنفيذ نشاطات البحث ارتفاع تدريجيا ينتقل من 50% سنة 2008 إلى 60% 2012 من قدرات الأساتذة عن طريق تدعيم مخابر البحث، كما سيعرف العدد الإجمالي للباحثين دعما مستمرة من خلال خلق عدد متزايد من المناصب سنوية الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين.

**2–تقدير عد مشاريع البحث**[3] إن ما يقارب 2000 مشروع هي قيد التنفيذ وسيسمح الإعلان السنوي عن المناقصات من أجل إنجاز عدد كبير من برامج البحث بالوصول إلى 3732 مشروع بحث سنة 2012، وهن الزيادة في عدد المشاريع بالنسبة للفترة 2008–2012 تراعي التدرج في عدد الباحثين الذين ينبغي تعبئتهم خلال الفترة ذاتها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 10، ص33.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2008، ص37.

**3-تمويل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برنامج 2008-2012**[1] يقدر الغلاف الإجمالي التقديري اللازم لتطوير وترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ب 100 مليار دينار بالنسبة للفترة 2008-2012، موزعا بنسبة 73% لتمويل محيط البحث والبرامج الوطنية و27% لاستثماراتها، يبقى من البديهي أن تخصيص الميزانيات بين مختلف هيئات وكيانات البحث يخضع لقواعد مسطرة مسبقا.

**المطلب الثالث: السياسات العلمية والتكنولوجية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019**

يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر يحدد هذا القانون التوجيهي المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية ويرمي هذا القانون التوجيهي إلى ما يأتي[2]:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم
- دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.
- تحديد الوسائل الضرورية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.
- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتحفيز تثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

**أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** تنص المادة 07 من القانون 15-21 على أنه "يهدف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد ". وتتمثل الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص، فيما يأتي[3]:

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، لاسيما بتحسين نوعية التكوين.
- ترقية الحكم الراشد
- ترقية وتطوير الصحة والصناعة الصيدلانية في شتى جوانبها.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10 ،2008، ص36

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 2015، ص7

[3] نفس المرجع، ص 8

- تطوير مجتمع المعلومات.
- تطوير وتحديث النظام الإداري والقضائي.
- الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى.
- ترقية نوعية الإنتاج الوطني.
- تطوير وترقية الطاقات المتجددة.
- تشكيل أقطاب الامتياز، لاسيما في الابتكار الرقمي.

"ولتجسيد هذه الأهداف المحدد في المادة 7 من هذا القانون، تنظم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث. ينقسم كل برنامج إلى ميادين، وكل ميدان إلى محاور، وكل محور إلى موضوعات وكل موضوع إلى مشاريع بحث.

من خلال كل ما سبق يمكن أن نؤكد الرغبة القوية للحكومة الجزائرية لبناء منظومة تعليم و بحث علمي قوية وفعالة ، من خلال وضع مجموعة من سياسات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي الأنفة الذكر سابقا ، منذ سنوات التسعينيات ، إلا أنها لم تحقق ما ترغب الوصول إليه ، وذلك راجع إلى مجموعة من الصعوبات و التحديات التي تواجهها ، بالإضافة إلى افتقار السياسات الجزائرية الموضوعة ، و عدم التخطيط الجيد ، سواء من حيث التمويل أو من حيث البرامج و الأهداف ، ضف إلى هذا أن الاقتصاد الجزائري مرتبط شبه كليا قطاع المحروقات ( بترول، غاز) ، و بالتالي فإن أي تراجع في أسعار هاذين المنتجين سيؤدي إلى زعزعت تمويل البحث العلمي وجميع المشاريع المتعلق بهما. أيضا هنالك مجموعة من العوامل التي سوف نذكرها بالتفصيل في المطلب الثاني، والذي نتناول فيه وضعية التعليم والتكوين والابتكار في الجزائر.

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

**المطلب الأول: دراسة أبحري سفيان بعنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل "**

حيث تناولت هذه الدراسة أنه على الرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر لتشجيع وتحسين مناخ الاستثمار الهادف إلى استقطاب قدر كافي من الاستثمارات الأجنبية المباشر والاندماج في الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) إلى أن الاقتصاد الجزائري ما يزال أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، كما أوضحت دراسة أن النمط المفضل للمستثمرين الأجانب إنما يقتصر فقط على بعض القطاعات أهمها قطاع الطاقة والغاز مع إهمال قطاعات ذات قيمة مضافة عالية ومكثفة بالتكنولوجيا، كما أظهرت الدراسة ضعف الجزائر في جلب استمارات أجنبية لعدة أسباب من بينها نقص الحوافز الاقتصادية المشجعة على تنمية التبادل المعرفي بين الجزائر و الشريك الخارجي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من ضعف في عملية تحويل المعارف العلمية من الخارج إلى القطاعات ذات الأهمية مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

**المطلب الثاني: دراسة سمير مسعي (2015/2014 بعنوان " اقتصاد المعرفة في الجزائر):** الواقع ومتطلبات التحول " رسالة لنيل درجة الدكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المعرفة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

تناولت هذه الدراسة تقييم مدى استعداد الجزائر لتطوير اقتصادها القائم على المعرفة، حيث تم تحليل أهم المؤشرات اقتصاد المعرفة.

**المطلب الثالث: دراسة يونس بوعصيدة رضا (15 جوان 2018) بعنوان: تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر: تحدي قدرة الامتصاص**

عالجت هذه الدراسة تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر بالاعتماد على قدرة امتصاص المعارف الخارجية كعنصر أساسي لاكتساب المعارف العلمية الخارجية ، أين تتناول مجموعة من الطرق لامتصاص العلمية من بينها طرق مباشرة كاقتناء الآلات وبراءات الابتكار و حقوق الاستغلال ، وطرق غير مباشرة مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلصت الدراسة إلا أنه وبالرغم من السياسات العلمية و التكنولوجية المسطرة من طرف الدولة منذ 1990 ، إلا أن الجزائر لم تستطع تطوير اقتصاد معرفي ، و في هذا السياق قدم الباحث مجموعة من الحلول تخص الجزائر من بينها: امتصاص المعارف العلمية الخارجية من بوابة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أيضا لخصت الدراسة إلى أن السياسات لوحدها غير قادرة على بناء و تطوير اقتصاد معرفي بل يجب توفر أيضا ما يلي: وجود حوكمة جيدة ( حوكمة راشدة : لا فساد ، لا رشوة ، لا محسوبية ) ، ترسيخ ثقافة التطور لدى الشعب.

**خلاصة الفصل الأول**

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، ويعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث تلجا إليه الكثير من الدول النامية التي تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها كوسيلة بديلة لمحاولة تطوير اقتصادها المحلي والدولي، ومن هنا يلاحظ أن المستثمر الأجنبي سيتوطن داخل البلد ويستفيد من جميع خيرات هذا البلد ويأخذ ما يحتاج من المواد الأولية، ولا يعطي إلا الشيء اليسير للبلد المضيف.

كما انه لا يبقى في ذات البلد بل انه يعمل على سحب نشاطاته بمجرد حدوث ضعف في العوامل المحفزة لقدومه.

# الفصل الثاني

# الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

**تمهيد:**

كانت نظرة الدولة الجزائرية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرة عداء بسبب معاناتها مع الاستعمار؛ واعتبرها استنزاف لموارد البلد ووسيلة للتدخل في شؤون البلاد والمساس بالسيادة الوطنية، لكنها أدركت بعد محاولاتها للحاق بركب الدول المتقدمة فشل سياستها الاقتصادية الهادفة لحماية الاستثمارات المحلية من سيطرة الاستثمارات الأجنبية، وأيقنت أن تحسين أوضاعها وإيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة يتطلب الاحتكاك بالشركات الأجنبية والاستفادة من خبرتها ومزاياها. فعملت الجزائر على توفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب المستثمرين الأجانب وشمل على عدة تغيرات في المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ركزت الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع الصناعي كونه محركا للنهوض بالاقتصاد وأداة الترقية الصادرات كما حاولت إزالة العراقيل لتطوير هذا القطاع ونموه. وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الثاني من خلال المباحث الآتية:

**المبحث الأول: مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**

**المبحث الثاني: واقع وامتصاص المعارف العلمية في الجزائر**

**المبحث الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر**

## المبحث الأول: مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

### المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية:

**1- المعوقات الاقتصادية:**

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

**أ- ضعف الاستقرار السياسي:**

ويتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يعد أحد أهم العوائق التي تقف في وجه المستثمر وتجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر.

ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات من المخاطر السياسية إلى أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

**ب- عدم وجود سوق منافسة**

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :

إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حادثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمال كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب .

كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محط شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابية التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة[1].

[1] كريمة قويدري،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،رسالة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر،2010 ،ص100

الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباط وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 % من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجدب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري إن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجعت الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

أما الجانب الأخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة لم يتم الفصل في وضعياتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف يكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي نسبتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي، أما الجانب الآخر الذي اظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية خاصة أمام جانب القطاع الخاص وعدم تطوره، وأخيرا تلاحظ كارثة بنك الخليفة و إغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى فيها محيط مالي فعالا ومناسبا.

منافسات القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من حالات المنافسة الغير شرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم اللون .

**ج-عائق الحصول على العقار الصناعي**

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار الصناعي، فالعقار عامل مساعدا جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار لجنة التنشيط المحلى الترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ومن أهم العراقيل والمشاكل التي تعترضه مايلي:

- طوال مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضه تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

- أمن المنطقة الصناعية.

**2-المعوقات القانونية والإدارية:**

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مايلي:

**أ-الفساد الإداري**

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بإبراز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف بتطبيق خدمة قانونية مكلف بآدائها مقابل الحصول على رشوة فساد وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا على تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم التراخيص غير المسموح بها قانونيا.

**ب- عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية**

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عند القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطيمتحقق أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع حيث أتو أي أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[1].

وتلعب مصالح الجمارك دورا فعالا في هذه العطية للأسباب التالية[2].

إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والثقافية.

- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره،ص140

[2] زين منصوري،واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2 ، ص142.

إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للأجانب بان يستثمر في الدول النامية، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم[1].

**3- عوائق قانونية أخرى:**

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية .

**المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يتوجب على الجزائر بذل جهود من أجل تشجيع الاستثمار عن طريق تحسين البيئة المحيطة من خلال حوافز جذب الاستثمار سواء الحوافز المالية (كالتخفيضات المختلفة والإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة) والتمويلية (التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر بشروط ميسرة وهي مهمة لتأثيرها على العائد الاستثماري)،الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر الضمانات المالية المتمثلة في حرية تحويل رأس المال وعوائده وتعويضات نزع الملكية والضمانات القضائية كحل النزاعات عن طريق هيئة تحكيمية) ، الضمانات القضائية كحل النزاعات عن طريق هيئة تحكيمية بالإضافة للتسهيلات المختلفة كتوفير الأمن والاستقرار والمواد الأولية وتوفير اليد العاملة الرخيصة وانخفاض تكاليف النقل.

الحوافز الجبائية و الجمركية في الجزائر نص الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 06-08 على جملة من الحوافز الجبائية الجمركية ويمكن إدراج تلك الحوافز ضمن نظامين حسب ما هو محدد في المادتين 9و10 من الأمر المذكور أعلاه.

**1- النظام العام:** تمنح الامتيازات في هذا النظام للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وتمثل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

. (ANDI)

**1-1 مرحلة الإنجاز في الآجال المتفق عليها:** تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة مما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

[1] كريمة قويدري،مرجع سبق ذكره،ص105

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردةأو المقتناة محليا الداخلة في إنجاز المشروع.

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية في إطار الاستثمار المعني.

**2-1 رحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة 3 سنوات مما يلي: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

– وفي تشريع 2006 فيما يخص

الرسم على القيمة المضافة حدد السلع والخدمات المشمولة بالإعفاء سواء كانت مقتناة محليا أو مستوردة[1].

**2- النظام الاستثنائي:** وتستفيد من هذا النظام المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة أو ذات الأهمية للاقتصاد الوطني لاسيما باستعمال تكنولوجيات خاصة تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي لتحقيق تنمية مستدامة .

تستفيد هذه الاستثمارات المنجزة وفق الشروط المشار إليها مسبقا: في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصةمن الدولة) مما يلي :

**2-1-أثناء إنجاز الاستثمار:**

– الإعفاء من دفع حقوق الملكية.

– تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف في العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقيمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.

– الإعفاء من (TVA) فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا الداخلة في المشروع مستوردةأو من السوق المحلي.

**2-2-بعد معاينة انطلاق الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المتطلبة المساهمة الدولة ل 10 سنوات مما يلي:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP) .

[1] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008-2007، ص ص 59-60.

– الإعفاء من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ اقتنائها .

وتستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مما يلي:

1– في مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها 10 سنوات :

– الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي على الاقتناءات المستوردة أو المحلية للمشروع.

– الإعفاء من حقوق التسجيل والإشهار القانوني للملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2– في مرحلة الإنتاج لمدة أقصاها 10 سنوات:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم المهني[1].

**3–الحوافز المالية غير الضريبية**

1– منحة الاستثمار: في الجزائر قانون الاستثمار 01–03 المعدل والمتمم بالأمر 06–08 لم ينص على منح هذا النوع من الحوافز.

2– تحمل مصاريفالبنية الأساسية:في الجزائر تستفيد الاستثماراتالمنجزة في المناطق الخاصة من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات المنشآت الأساسية لإنجاز الاستثمار،و الأمر 06–11 المؤرخ 20 أوث 2006 حدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن أراضي الدولة الموجهة لإنجاز المشاريع ويخول الامتياز الممنوح حق الحصول على رخصة بناء وإنشاء رهن رسمي لصالح المؤسسات المالية يقع على الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز.

3– حوافز الصرف الأجنبي: في الجزائر تنص المادة 31 من الأمر 01–03 المعدل والمتمم على مايلي:

تستفيد الاستثمارات المنجزة من مساهمة رأس المال الأجنبي بواسطة عملة صعبة حرة قابلة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتأكد من استيرادها قانونا من تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كمايشمل المداخيل الحقيقية الناتجة عن التنازلأو التصفية ولو أكبر من رأس المال المستثمر بداية[2].

**حوافز مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية**

وقعت الجزائر على العديد من المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية منها :

– اتفاقية باريس 1883 لحماية الملكية الصناعية.

– اتفاقية مدريد حول التسجيل الدولي للعلامات منذ 1972.

[1] ساعد بوراوي،مرجع سبق ذكره ص 60–61.

[2] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره ص 67–71.

كما ضمنت تشريعاتها الداخلية تلك الحقوق والالتزامات من خلال الأمر03-05 المؤرخ فيجويلية 2003 المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والأمر 03-07 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع حيث يحمي الاختراعات الصناعية الجديدة.

كما تعتبر الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ16 أفريل 1975 وتوجه للجزائر انتقادات لعدم فعالية نظام حماية الحقوق الفكرية وهذا لوجود السوق غير الرسمية (السوق الموازية)، حيث يتم اختراق أغلب البرامج ويعاد بيعها بأسعار رمزية[1].

**مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطويرالتكنولوجي:**

سرعة نقل التكنولوجيا للدول المضيفة تعتمد على عدة عوامل منها: نمط الاستثمار (أجنبي تماما أو مشترك) وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، إضافة للعلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق[2].

تسهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعيةفي الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير الذي يعكس القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة. تشمل الكفاءات البشرية القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب في صدارة العوامل المؤثرة على مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم والاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة ويؤهلها فنيا مما يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

**حوافز البنية التحتية:**

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز[3].

---

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره ص85.

[2] upali kumara, investisment industrialization and TNCS in selected Asian, regional Development Dialogue, vol14,n04,1993,p17.

[3] منور أو سرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد2، ص 119-120.

لا تقتصر مشروعات البنية الأساسية على المشروعات المادية من طرق وموانئ ومحطات كهرباء وصرف صحي وغير ذلك، بل إنها تشمل أيضا التطور المؤسسي اللازم لإدارة الاقتصاد والرفع بالإنتاجية، فالبرامج التعليمية وبرامج تحسين الصحة والعديد من البرامج الاجتماعية تسرع من تحقيق التنمية الاقتصادية .

كما أن توفر النظام القانوني والقضائي العادل الفعال ووجود معلومات سليمة لا يقل أهمية فهي بنية أساسية مصاحبة للبناء المادي للبنية التحتية.

تتوفر الجزائر على شبكة طرقات برية تصل ل 104000 كلم ويصل سعر اللتر للبنزين

0.15 دولار، تتركز شبكة السكك الحديدية على الساحل الشمالي ترتبط بالموانئ لكن طولها لا يتعدى 4500 كلم كما تتوفر الجزائر على 13 ميناء رئيسيا 9 منها متعددة الخدمات و4 متخصصة في تصدير النفط، أيضا تملك الجزائر 15 ميناء جويا منها 9 مطارات تستجيب للمعايير الدولية.

انتهى احتكار الدولة لقطاع الاتصالات بعد قانون جويلية 2000 كماتم إعادة هيكلة القطاع بالتوجه نحو استقلالية قطاع البريد عن الاتصالات وسمح القانون باستثمار القطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذا المجال. ارتفع معدل استخدام الهاتف في الجزائر من 5% عام 2002 إلى 41% عام 2006. أما الشبكة العنكبوتية وصل عدد المشتركين فيها 800000 مشترك[1].

**الحوافز الطبيعية:** موقع الجزائر الممتاز باعتبارها بوابة لإفريقيا يفصلها عن القارة الأوروبية البحر الأبيض المتوسط الرابط بين ثلاث قارات وهي أول دولة إفريقيا من حيث المساحة (اتساع حجم السوق)، تزخر بالموارد الطبيعية من غاز، بترول ومعادن.

**الانعكاسات العامة للحوافز الممنوحة :**

شهدت الجزائر تطورات كبيرة من خلال عمليات الإصلاح المتواصلة التي امتدت للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لم يسبق بلوغه سابقا .

فقد كشف تقرير حكومي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE ) بالجزائر تجاوزت المليار دولار أمريكي منذ بداية 2005 حتى مطلع شهر جوان من نفس العام، كما ذكر التقرير الذي أعدته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات والتي أهمها قطاع تحلية مياه البحر والسياحة وأضاف التقرير أن الاستثمارات الأجنبية شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في العاصمة ووهران، مشيرا أن الوكالة الدولية الأمريكية ستمول المشروعين بتكلفة 86 مليون دولار أمريكي، كما أوضحت التقارير أن الاستثمارات الأجنبية المسجلة لدى الوكالة الوطنية التطوير الاستثمار مع بداية 2005 تناولت إنشاء 36 فندق، كما استقطبت الجزائر مشاريع استثمارية أجنبية في

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

مجالات مختلفة (قطاع الطاقة من نفط وغاز لجانب9 مشاريع لإنشاء محطات كهربائية في كل من العاصمة،وهران،سكيكدة ومصانع تحلية مياه البحر ومشاريع في مجال الصيدلة بقيمة 700 مليون أورو، وعرف قطاع السياحة تقدما من حيث استثمارات الشركة الفرنسية أكور في مجال الفندقة بإنجاز 6 فنادق في مختلف المناطق السياحية في الجزائر.

وكذا واصلت (IDE) مسيرتها في التزايد المستمر لتصل لأقصاها في 2014 إلى 9904 مشروع، ينجز عنه توفر مناصب شغل وانخفاض معدلات البطالة[1].

عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر ارتفاعا في 2016 حيث أوضحت الندوة الأممية للتجارة والاستثمار في تقريرها أنه بعدما تم تسجيل تدفقات سلبية خلال 2015 مقدرة ب 584 مليون دولار استطاعت الجزائر جلب1.546مليار دولار سنة 2016 كما أشارت الهيئة أن الجزائر قد وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية (أي تحسين السياسات الاستثمارية) مع التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي[2].

كما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 5057 مشروعا بمبلغ 1905 مليار دج ما يعادل 17 مليار دولار، وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المسجلة في إطار الشراكة بين متعاملين وطنيين وأجانب كشف المدير العام للوكالة عبد الكريم منصوري أن هذه الاستثمارات المختلطة بلغت 116 مشروعا سنة 2017 بمبلغ 271 مليار دج ما يعادل 2 مليار دولار[3].

**المطلب الثالث: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**

**بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر**

سوف نقوم فيما يلي بعرض ترتيب الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار[4]:

1-1- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يظهر المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018تراجع الجزائر ب 10مراتب، حيث احتلت المركز166 عالميا من مجموع 190 دولة، وبهذا تكون قد تأخرت عن ما كانت عليه في

---

[1] رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة،2016/2015 ، ص 50-51.

[2] الإذاعة الجزائرية، ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 2016، على الموقع
radio.algerie.dz/news/ar/article/20170607 تاريخ الاطلاع يوم 2020/07/08، على الساعة h14

[3] الإذاعة الجزائرية، تسجل أكثر من 5000مشروع استثماري في 2017، على الموقع
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/201830 ، تاريخ الاطلاع يوم 2021/05/20 على الساعة $^{h}$00: 11

[4] بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. المركز الجامعي الونشريس تيسمسيلت الجزائر العدد الثالث، مارس2018 ص110-113.

تقرير 2017(المرتبة 156 عالميا)، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر، نجد أن الجزائر تراجعت بثلاثة مراتب في مؤشر بدء النشاط التجاري لتحتل المرتبة 145 عالميا.

ولقد تقهقرت الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء، حيث تراجعت ب 69 مرتبة لتحتل المرتبة 146 عالميا. أما بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء،فقد تراجعت الجزائر بمرتين لتحتل المرتبة120 عالميا، وكذلك تراجعت الجزائر في مؤشري تسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان، حيث احتلت المرتبة 163، 177 عالميا على التوالي. أما بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية، فقد سجلت فيها الجزائر تراجع ما عدا مؤشري حماية المستثمرين الأقلية وتسوية حالات الإعسار. ويمكن ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال وفي الجدولالتالي:**جدول رقم (04): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنة 2020**

| المؤشرات | الحصول على رخصة بناء | إنشاء مؤسسة | التوصيل بالكهرباء | تحويل الملكية | الحصول على القروض | حماية المستثمرين | دفع الضرائب والرسوم | تنفيذ العقود |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرتبة | 121 | 152 | 102 | 165 | 181 | 179 | 158 | 113 |

**Source:http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulter: 10/06/2021.**

**1-2-مؤشر الحرية الاقتصادية**[1]: وضع مؤشر الحرية الاقتصادية 2017 "Index of EconomicFreedom" الصادر عن معهد "هورتاج فاو تدويشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" الجزائر في ذيل القائمة، حيث احتلت المرتبة 172 عالمية من مجموع (180 دولة، وبذلك تكون قد تراجعت ب 16 مرتبة (المرتبة 156 عالمية في تقرير 2016)، وحصلت الجزائر على 46.5 نقطة في هذا المؤشر، مما يعني تصنيفها ضمن الاقتصاديات المكبوتة

واعتبر التقرير الاقتصاد الجزائري مغلق وفاقد للحريات الأساسية، حيث ظلت المبادرة وفعالية الهيئات والمؤسسات إدارية بيروقراطية بامتياز، أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد تراجعت الجزائر في أغلب المؤشرات، حيث تحصلت على38.2 نقطة في معيار حقوق الملكية، و35 نقطة في حرية الاستثمار بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت الجزائر49.5 نقطة في معيار حرية العمل، 67 نقطة في الحرية النقدية

63.3نقطة في حرية التجارة، و51 نقطة في الإنفاق الحكومي، بينما لم تسجل الجزائر أي تغيير في معيار حرية الأعمال (62.1 نقطة)، الحرية المالية (30 نقطة)، الفعالية القضائية (6, 29 نقطة)، الصحة المالية (19.8

[1] مرجع سبق ذكره، ص111

نقطة)، فيما حصلت الجزائر على 81.1 نقطة في معيار العبء الضريبي. وأشار التقرير الذي يستند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين، إلى أن الجزائر تأتي في المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 14 من مجموع 14 بلدا في المنطقة، وصية في التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييدا للاقتصاد، إذ أشار إلى أن اقتصاد الجزائر لا يزال مرتبطة بمداخيل النفط وأن كل السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني باءت بالفشل، وذكر التقرير مجموعة من الأسباب التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها:

- ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية، التي لا تزال تقوض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال، الذي هو عرضة للتدخل السياسي

- بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار

- عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية

**1-3- موقف سلبي اتجاه الاستثمارات الأجنبية**

- مؤشر الاستثمار العالمي: ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة خلال السنتين الأخيرتين، وهذا ما يؤكده تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 الذي يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قينها 587 مليون دولار في مؤشر الاستثمار العالمي لعام 2016، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية، في حين نجحت دولة الإمارات في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في نفس التقرير أما في مؤشر الاستثمار العالمي لعام 2017 فقد استطاعت الجزائر استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1546 مليون دولار، وهو تحسن طفيف بعد النتائج السلبية التي سجلت في تقرير 2016، والجدول التالي يوضح حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016).

**الجدول رقم :(05)حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2007-2015)**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| تدفق FDI الوارد إلى الجزائر | 1662 | 2594 | 2746 | 2301 | 2580 |
| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| تدفق FDI الوارد إلى الجزائر | 1499 | 1693 | 1507 | -587 | 1546 |

**Source:** United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2017 (Investment And The Digital Economy), United Nations publication, Geneva-Switzerland, 2017, p: 222.

ويظهر الجدول تذبذبا واضحا للاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فهي ترتفع حينا وتنخفض أحيانا أخرى، ويمكن تمثيلها بيانيا من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم(02): حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016).**

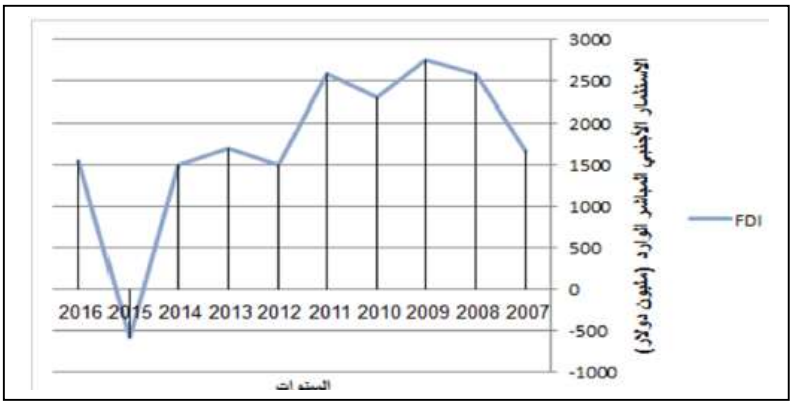


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق وباستخدام برنامجExcel**

لكن الملاحظ في هذه الاستثمارات أنها تبقى ضعيفة من حيث القيمة، حيث أنها لم تتجاوز حاجز 2746 مليون دولار المسجل في عام 2009. في حين سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015، هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبير وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات الجاذبة للاستثمار.

1-4- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر[1] خارج المحروقات في الجزائر : تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بلغت 822 مشروعا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 بقيمة إجمالية تقدر ب 2216699 مليون دج وتمثل نسبة 01% من مجموع المشاريع الاستثمارية المقدرة ب 63804 كما توفر هذه الاستثمارات مناصب شغل يقدر عددها ب 119525 منصب شغل أي ما يمثل نسبة 10% من مناصب الشغل الإجمالية للاستثمارات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

[1] مرجع سبق ذكره، ص 112.

**الجدول رقم(06) عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وقيمة تدفقها في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**

| مشاريع الاستثمار | عدد المشاريع | % | المبلغ مليون دج | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمارات المحلية | **62982** | **99** | **10584134** | **83** | **1018887** | **90** |
| الاستثمارات الاجنبية المباشرة | **822** | **01** | **2216699** | **17** | **119525** | **10** |
| المجموع | **63804** | **100** | **12800** | **100** | **1138412** | **100** |

**المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بيانات التصريح بالاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، الرابط -http://andi.dz/index.php/ar/declaration-d investisment?id=395 تاريخ التصفح:2021/06/20**

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن نسبة المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات المنجزة عن طريق رأس المال الأجنبي متواضعة في الجزائر، هذا إن لم نقل أنها شبه منعدمة (1%)مقارنة بنظيرتها في الدول الأخرى. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر يعاني من اختلالات كبيرة، وعليه فهو لا يلبي متطلبات التنمية ولا يسهم فيها بالشكل المطلوب.

**المبحث الثاني: واقع امتصاص المعارف العلمية في الجزائر**

**المطلب الأول: التعليم، التكوين وتطوير الكفاءات والابتكار في الجزائر**

**الفرع الأول: التعليم والتكوين**

إن تطور اقتصاد المعرفة يعتمد بصفة أكبر على الاستثمارات غير المادية ، و بوجه خاص في نفقات التعليم و التدريب و البحث و التطوير ، بالإضافة إلى عمليات التطوير ، ابتكار التكنولوجي و استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

شيئا فشيئا، رأس المال البشري أصبح العنصر المركزي لجميع عمليات التطوير، فالإنسان بقدراته وخاصة معارفه العلمية، هو من يحمل هذه الأصول الجديدة غير المادية والتي تتمثل في المعرفة. هذا الرأس المال الفكري دائما متجدد ولا ينضب، رغم خطر التقادم، إلا أنه يبقى أفضل رصيد للتنمية[1].

أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد من الأمور المفصلية للنمو الاقتصادي، و من المظاهر المهمة في هذا الاستثمار خاصة في التكنولوجيا الحديثة و انتشارها من خلال التعليم و المتغيرات الخارجية المتعلقة بذلك (Lucas 1988, Romer 1989, Barro 1991)، و للتعليم تأثير مهم جدا أيضا على العديد من النواتج السوقية بما في ذلك انخفاض الجريمة ، الترابط الاجتماعي ، توزيع الدخل و الأعمال الخيرية و البحث عن سوق العمل أكثر فعالية[2].

ويعرف التعليم على أنه من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة[3].

و يعرف أيضا : هو واحد من أهم الأدوات و المكونات التي تؤدي إلى تخفيض الفقر ، و الفوارق في المجتمعات ويضع الأسس لتحقيق نمو اقتصادي مستدام[4].

و الجزائر كغيرها من الدول الأخرى ، حيث خصصت 4.5 % من ناتج الداخلي الخام للإنفاق على التعليم في سنة 1999 ، بالرغم من أن هذا الأمر مهم ، إلا أن هذا الإنفاق يبقى منخفض مقارنة بمتوسط الإنفاق لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، حيث خصصت في المتوسط

5.7 % من الناتج الداخلي الخام للتعلم . التمويل المشترك للمؤسسات التعليمية، ( نفقات عامة وخاصة مجتمعة بعض الدول مثل : كوريا، الدنمرك ، السويد، تميزت ببذل جهد كبير لتصل إلى نسبة تقدر ب 7% إنفاق[5].

---

[1] Abdelkader djeflat, l'économie fondée sue la connaissance, l'Algérie de demain, décembre 2008, p 2.

[2] تقرير البنك الدولي : التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي ، تحديات الدول النامية ، ترجمة محمد طالب العميد سليمان ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، طبعة الأولى ، 2008 ، ص ص 31-47.

[3] لحمر خديجة، تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 18 ، ديسمبر 2015 ، ص 235.

[4] www.labanquemondile.org, consulté 06/06/2021 a 10:45h.

[5] Abdelkader Djeflat, l'Algérie et les défis de l'économie de la connaissance, 2012, p31-34.

و لمعرفة مجهودات بلد ما في التعليم ، يجب النظر في مؤشر الإنفاق حسب عدد التلاميذ و الطلاب الموجودين في النظام التعليمي[1] ، و سوف نعرض هذا المؤشر الخاص بالجزائر كما يلي :

**جدول رقم (07) : الانفاق على كل تلميذ في التعليم الابتدائي و الثانوي بالدولار الأمريكي**

| السنوات / الدورة | 1999 | 2000 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|
| الابتدائية | **193** | **174** | **195** | **241** |
| الثانوية | **334** | **306** | **317** | **375** |

**المصدر: 14 a 06/06/2021 consulter , www.labanquemondile.org 00h:**

الملاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تسعى إلى بناء نظام تعليمي قوي وفعال من خلال النفقات المتزايدة على قطاع التعليم، ففي سنة 2000 كان الإنفاق على التلميذ في المستوى الابتدائي قد بلغ147.64 دولار، وأخذ هذا الرقم بالزيادة ليصل سنة 2003 إلى241.22، أين عرف زيادة ب 93.5 دولار. في حين أنه على مستوى التعليم الثانوي أيضاً نلاحظ تلك الرغبة القوية للحكومة الجزائرية في بناء نظام تعليمي مرن وقوي من خلال نفقات المتزايدة ففي سنة 2000 كان الإنفاق قد بلغ 306.42دولار للتلميذ، ليعرف بعد ذلك زيادة معتبرة سنة 2003 ليصل إلى375.45دولار للتلميذ.

لكن لو قارن هذه النتائج مع نتائج دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، نجد أن الجزائر كدولة تتوفر على جميع المؤهلات ، مازالت بعيدة كل البعد عن الطموحات ، أين يبلغ إنفاق دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في المتوسط على التلميذ في المرحلة الابتدائية 3915 دولار لكل تلميذ 5625 دولار لكل تلميذ في المرحلة الثانوية ، 11720 دولار لكل طالب، ( تعليم عالي)[2].

**التعليم الأساسي (مرحلة الابتدائية)** بالرغم من أن اقتصاد المعرفة مرتكز اتجاه مخرجات التعليم العالي إلا أنه من المهم معرفة الأساس التعليمي الذي يرتكز عليه في الأساس التعليم العالية[3]، و كمثل باقي دول العالم ، الجزائر بذلت مجهودات جبارة لتوفير التعليم للأطفال من أجل نشر المعرفة و العلم في المجتمع ، خاصة و أن الجزائر كدولة كانت مستعمرة فإنها عانت من ويلات الأمية التي كانت منتشرة بشكل رهيب في المجتمع أين وصلت إلى 96% بعد خروج المستعمر الفرنسي.

وسوف نقوم في بحثنا هذا بعرض مجموعة من البيانات التي توضح عدد الالتحاق بمرحلة الابتدائية (ذكور / إناث، والجمل).

[1] Abdelkader djeflat, ipic, p34.

[2] Abdelkader Djeflat, l'Algérie et les défis de l'économie de la connaissance, 2012, p31.

[3] AbdelkaderDjeflat, ipic, p32.

**جدول رقم (08) :نسبة التحاق الذكور و الاناث بالمرحلة الابتدائية (خام)**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الالتحاق ذكور | **115.9 %** | **118.9 %** | **120.13%** | **121.27%** | **122.51%** | **121.30%** | **118.54%** | **116.56%** | **114.5%** |
| نسبة الالتحاق إناث | **108.43%** | **111.39%** | **112.64%** | **114.44%** | **116.09%** | **115.26%** | **112.79%** | **110.61%** | **108.78%** |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على www.uis.unesco.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/07 على 00: 10 س**

نلاحظ من خلال الجدول آن نسبة التحاق الذكور بالتعليم الابتدائي كبيرة، حيث تجاوزت نسبة 100 % في كل سنوات الدراسة المذكورة في الجدول أعلاه، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الرغبة الكبيرة للحكومة الجزائرية في إدراج التعليم ضمن أولوياتها، حيث شهدت سنة 2013 أعلى نسبة التحاق في فئة الذكور المرحلة الابتدائية حيث بلغت 122.51 %، في حين أنها شهدت تراجع ملحوظ في السنوات الأربع التالية. في المقابل أيضا شهدت نسبة التحاق الإناث بالمرحلة الابتدائية ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الالتحاق سنة 2013، 116.09 % كأعلى نسبة في سنوات الدراسة، في حين بلغت نسبة الالتحاق سنة 2017تسبة قدرها 108.78%، ونلاحظ من الجدول أن نسبة التسجيل تراجعت من سنة 2013 لتشهد تدحرج ملحوظ ويرجع ذلك إلى انخفاض في الوزن النسبي لفئة أقل من 5 سنوات، وأدى هذا إلى انخفاض في نسبة التسجيلات في مرحلة الابتدائية (53.3% في سنة 1990 و40% سنة 2000، 34.9% سنة2020)[1].

**جدول رقم (09): نسبة الإجمالية للالتحاق بالمرحلة الابتدائية (خام)**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الالتحاق | **110%** | **112%** | **113%** | **114%** | **119%** | **116%** | **114%** | **112%** | **111%** |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على www.uis.unesco.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/07 على30: 10 س.**

[1] AbdelkaderDjeflat, opcit, P32.

**التعليم الثانوي:**

**شكل رقم (03): نسبة التحاق التلاميذ بالمرحلة الثانوية (خام)**

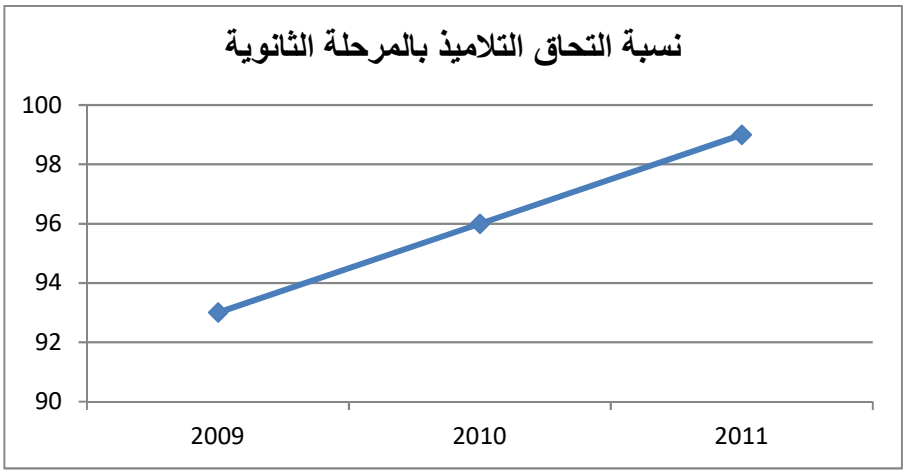


**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على www.uis.unesco.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/08 على 00: 11.**

**شكل رقم (04): نسبة التحاق التلاميذ بالمرحلة التعليم العالي (خام)**

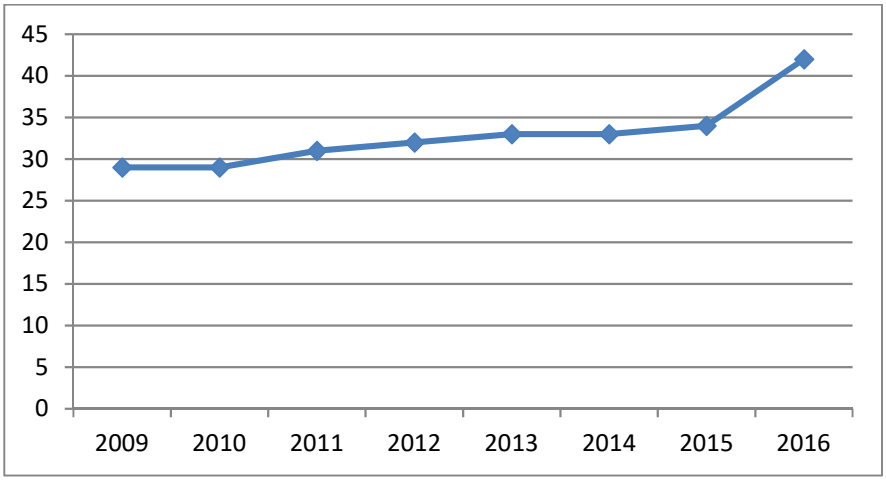


**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على www.uis.unesco.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/08 على 15: 11.**

تم الاعتماد على دراستنا على الاحصائيات الخام لمنظومة التعليم الجزائرية، وذلك بسبب احتساب سنوات الإعداد والتأخير.

معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة و معدل الأمية :

**جدول رقم(10) : معدل الإلمام بالقراءة ومعدل الأمية في الجزائر 1987-2008**

| السنوات | 1987 | 2002 | 2006 | 2008 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة | 49.63% | 69.87% | 72.65% | 75.14% |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد علىwww.uis.unesco.org، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/08 على00: 12**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الجزائر في تزايد سنة بعد سنة، ففي سنة 1987 بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 49.63%، ولكن وبعد مرور 21 سنة، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ليصل إلى 75.14%سنة 2008. وفي المقابل فان الأمية لدى نصف الرجال شهدت تراجع كبير.

و يجب أيضا توضيح معدل الخام للتسجيلات في المواد العلمية و التكنولوجية،وذلك لأهميته، حيث يشكل قاعدة الأساس لبناء اقتصاد المعرفة : و الجدول الأتي يوضح ذلك :

**جدول رقم(11) : المعدل الخام للتسجيلات في التخصصات العلمية و التكنولوجية 2000-2004**

| سنوات / تخصص | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| **علوم دقيقة/تكنولوجيا** | 46174 | 47920 | 48795 | 48795 | 5324 |
| **علوم طبيعية** | 20030 | 27151 | 28162 | 30586 | 36645 |
| **علوم اجتماعية** | 23229 | 26134 | 28376 | 28681 | 30959 |
| **علوم إنسانية** | 155811 | 192447 | 221409 | 239312 | 294614 |
| **المجموع** | 245244 | 293652 | 326933 | 347374 | 415242 |

**المصدر Abdelkader djeflat, l'Algèrie et les défis de l'économie de la connaissance2012, p34.**

يكتسب تخصص العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية توافد كبير من طرف الطلبة الجزائرية، حيث يسجل أعلى نسبة في جميع سنوات الدراسة. أما في المرتبة الثانية يأتي تخصص علوم الدقيقة والتكنولوجيا. وفي المقابل نلاحظ التراجع الكبير الذي تعرفه الجزائر في جودة الرياضيات و العلوم ، حيث تحتل المرتبة 105 عالمية من أصل 139

اقتصاد ، كما تحتل المرتبة 91 عالميا في جودة النظام التعليمي ، هي أرقام مخيفة بالنسبة لواقع التعليم في الجزائر، يجب النظر فيها من أجل تدارك الوضع قبل فوات الأوان[1].

وهو الأمر الذي يعكس تراجع غير مبرر في نوعية التحصيل التعليمي، وبالتالي يمكن القول أن التطور في العليم كان كمي على حساب التطور النوعي.

التكوين في الجزائر يمثل التكوين المهني أقل من عشر 10% من التعليم العام ، إلا أنه يظهر نتائج حسنة ، حيث أن نسبة النجاح في البكالوريا المهنية سنة 2005 بلغت نسبة39.56% أكثر من نسبة البكالوريا العامة التي بلغت فيها نسبة النجاح 27% ، كما أن نسبة التمدرس في التكوين المهني قد تضاعفت هي الأخرى بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة ، ففي سنة 2004-2005 تم إحصاء ما يزيد عن400.000

طالب ، أي ما يمثل ربع تلاميذ التعليم الإلزامي[2] ، وعليه يمكن اعتبار التكوين على أنه جهود إدارية و تنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية تستهدف إجراء تغيير مهاري و معرفي و سلوكي في خصائص الفرد الحالية أو المستقبلية لكي يتمكن من الإيفاء لمتطلبات عمله و أن يطور أدائه العملي و السلوكي بشكل أفضل[3].

جدول رقم(12) : تطور أعداد طلبة التكوين المهني 2007-2009

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|
| **تكوين مقيم** | 176052 | 261365 | 261117 |
| **تكوين تمهيني** | 183899 | 262460 | 254416 |
| **دروس مسائية** | 21179 | 25923 | 25112 |
| **تكوين عن بعد** | 31505 | 34204 | 41065 |

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تم الاطلاع عليه يوم 10-06-2021 على 45: 11.

[1] The global information technology report 2016, p57.

[2] سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، منكرة دكتوراه، اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2015/2014، ص253.

[3] جيبرات سناء، التكوين وأهميته في تنافسية المؤسسة دراسة حالة –مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة –مذكرة الماجستير، تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر بسكرة ،2004/2003، ص4.

**جدول رقم(13) : تطور هياكل التكوين المهني 2007-2009**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|
| مركز التكوين المهني التمهين CFPA | 608 | 639 | 717 |
| معهد وطني متخصص في التكوين المهنيINFSP | 83 | 98 | 100 |
| معهد التكوين المهني IFP | 6 | 6 | 6 |

**المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/10 على 00: 12.**

**جدول رقم(14) : تطور عدد المؤطرين 2007-2009**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|
| **أستاذ متخصص في التموين** | 3559 | 3697 | 4213 |
| **أستاذ التعليم المهني** | 8170 | 8443 | 0107 |

**المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/10 على 10: 12.**

تظهر الجداول السابقة تطورا ملموسا في مدخلات التكوين المهني بالجزائر ، يعكس إلى حد ما الرغبة السياسية الجادة في النهوض بهذا العنصر التعليمي المهم ، إلا أنه ما يعيب هذا النظام أنه يستقبل مجموعة التلاميذ الذين تخلو عن تعليمهم الأساسي أو الثانوي ، و يجب أن يكون بوابة الإعادة التأهيل و تجديد المهارات لأجل ضمان التنافسية ، و توفير قاعدة عمالية مؤهلة و ذات كفاءة تحضيرا للمرحلة القادمة من اقتصاد المعرفة ، كما أن نظام التكوين المهني بحاجة إلى المزيد من التغيير و الاستجابة للمحيط الخارجي ، و المرونة في البرامج التكوينية واستحداث برامج و عروض تكوين أكثر تماشيا مع المعطيات الجديدة لسوق العمل و الوظائف الحديثة[1].

وبصفة عامة تتمثل أهم العقبات و التحديات المنظومة التعليمية الجزائرية فيما يلي[2]:

ارتفاع معدلات التكرار و الإقصاء في التعليم الابتدائي و الثانوي، غياب الاعتماد على قاعدة معرفية مع نهاية التعلم الإلزامي ، مع عدم كفاية واضحة للدورات الجامعية أو معدلات فشل كبيرة ، مؤسسات تعليمية معزولة تماما عن المجتمع ، و التي تعمل باستقلالية ، غياب مراسلات المهنية في التدريس ، وأخيرا غياب نظام للتكوين و التدريب مدى الحياة.

[1] سمير مسعى ، اقتصاد المعرفة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

[2] Abdelkader djeflat, l'Algerie et les défis de l'économie de la connaissance, 2012, p34.

**الفرع الثاني: الابتكار في الجزائر**

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما بنشاط الابتكار و ذلك من خلال المراسيم التي أصدرتها ، و لهذا خطي التشريع خطوات عملاقة في معاصرة القوانين المتعلقة بالاختراعات و كانت بدايتها ، الأمر رقم 54/66 ، المؤرخ في 03/03/1966، المتعلق بشهادات المخترعين و إجازات الاختراع ، ثم تلاه المرسوم التشريعي رقم 17/93 المؤرخ في07/12/1993 ، الخاص بحماية الاختراعات، ثم الأمر 03/07 المؤرخ في 23/07/2003 ، المتعلق براءات الاختراع ، وأخيرا المرسوم التنفيذي رقم275/05 ، المؤرخ في20/08/2005 ، الذي يحدد كيفية إيداع براءات الاختراع و إصدارها.

وقد بلغ عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر تطور خلال الفترة 2010 إلى 2016 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم(15) : عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر 2010-2016**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مقيمين | 76 | 94 | 119 | 118 | 94 | 89 | 106 |
| غير مقيمين | 730 | 803 | 781 | 722 | 719 | 716 | 566 |

**المصدر www.ompi.int .00: 10 à 12/06/2021 consulté**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك فرق واضح بين طلبات براءات الاختراع من المقيمين في الجزائر وغير المقيمين، ففي سنة 2010 بلغ الفرق 654 طلب، وهو ما يثبت ضعف الطلب المحلي، أما بصفة عامة نلاحظ بعض التحسن خاصة في السنوات الأخيرة.

**جدول رقم(16) : ودائع طلبات الاختراع في الجزائر 2010-2016**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 215 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ودائع براءات الاختراع | 80 | 102 | 139 | 138 | 101 | 123 | 117 |

**المصدر www.ompi.intconsulté 12/06/2021 à 11:15**

نلاحظ من خلال الجدول 16 أن ودائع براءات الاختراع في الجزائر ضعيف، حيث سجلت سنة (2010) 80 وديعة وشهدت سنة 2014 ارتفاع حوالي 21 وديعة، وهذا يعتبر ضعيف جدا، وهذا ما يفسر أن المؤسسات الجزائرية قليلة الابتكار.

**الشكل رقم (05) عدد طلبات براءات الاختراع في تونس والمغرب 2016/2010**

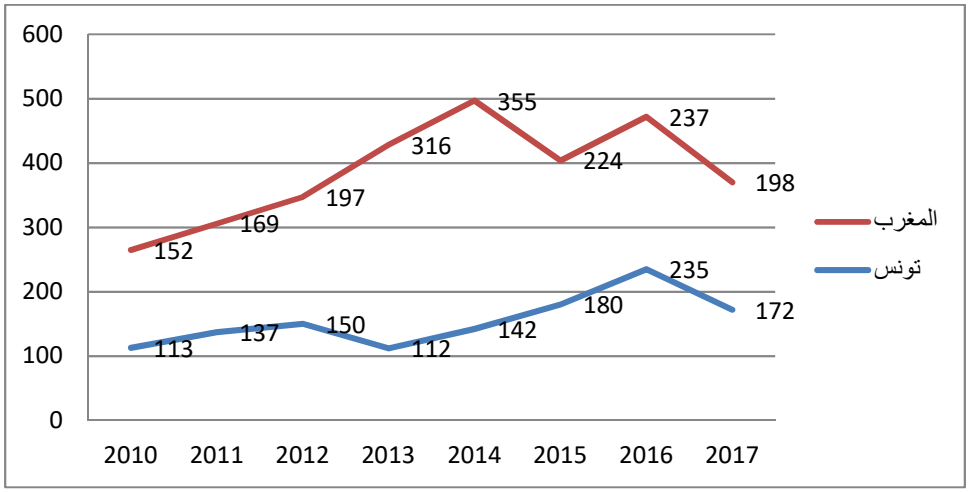


**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائياتwww.ompi.int ، تم الإطلاع عليه يوم 13/06/2021على 00: 10**

في حين بلغ عدد ودائع طلبات براءات الاختراع في تونس والمغرب كما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل رقم (06) عدد ودائع طلبات براءات الاختراع في تونس والمغرب 2017/2008**

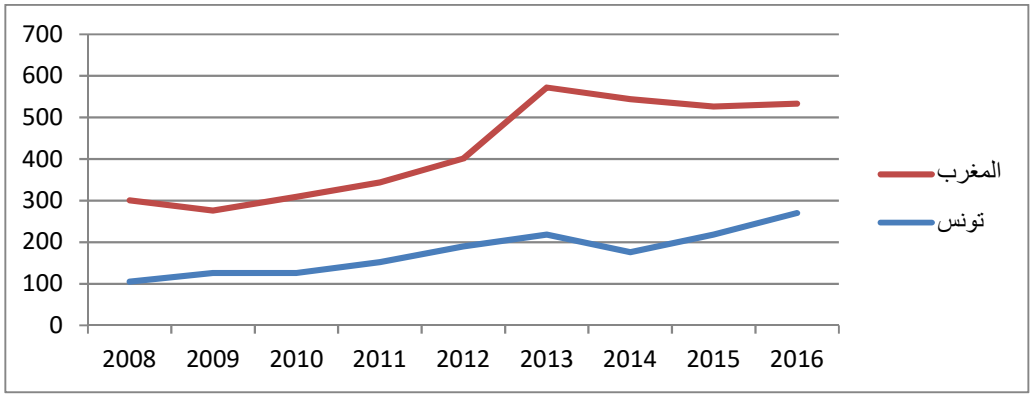


**المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على www.ompi.int، تم الاطلاع عليه يوم2021/06/13 على 11 :15**

من خلال البيانات السابقة يتضح لنا أن الجزائر لم تصل إلى ما هدفت إليه منذ سنوات التسعينيات،عن طريق وضع برامج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، حيث نلاحظ من خلال الجدول (19) أن عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر ضعيف جدا، حيث لم تتجاوز خلال الستة سنوات(2010-2016) 5733 طلب، و هو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية الجزائرية القادرة على خلق المعارف ، وتطويرها من اجل الوصول إلى ابتكارات ، و بالتالي زيادة تنافسية الاقتصاد الجزائري التي تعرف تراجع كبيرة مقارنة بالإمكانيات التي تحتوي عليها الجزائر ، أين احتلت الجزائر المرتبة 92 في مؤشر التنافسية العالمية من أصل 140 اقتصاد ، و احتلت الجزائر المرتبة 106 في القدرة على الابتكار من أصل 140 اقتصاد ، و احتلت الجزائر المرتبة 106 في القدرة على

الابتكار من أصل140 اقتصاد وهو ما يثبت التخلفالكبير النشاطات البحث و الابتكار و التي تحتل الجزائر المرتبة 98 من 140 اقتصاد في الإنفاقعلى البحث و التطوير بنسبة 0,53 % من الناتج الداخلي الخام[1].

و قد تفطنت الجزائر لضرورة وجود نظام وطني للابتكار ، بغية مساعدتها في تطبيق خطط التنمية الاقتصادية التي رصدت لها أموال ضخمة ، إلا أن الجزائر و على غرار باقي الدول في طريق النمو ، تعرف مجالات النظام الوطني للابتكار الصناعة ، التدريب العلمي و التكنولوجي و البحث و التطوير) فيها ضعف كبير في عملية التكامل بينها ، و غالبا ما يكون عدم الترابط بين مجالات النظام الوطني للابتكار قائمة فيها ، ووجود عدم كفاية بين مجال البحث العلمي وقطاع الصناعة ، ويفسر ذلك بواسطة سيطرة البحوث الأساسية على نظام البحث و بالتالي فإن البحوث الصناعية تصبح ثانوية (Beddek.F1993) ، علاوة على ذلك ، الموظفين المشاركين في البحث و التطوير في الجزائر و في الدول النامية عامة أضعف10 إلى 20 مرة مقارنة بالدول الأوروبية ، و هناك سبب آخر و هو ضعف الإنتاج في هذه الدول النامية) ، وهو ما ينظر إليه على أنه العائق الأساسي لضعف عدد الباحثين في مجال البحث والابتكار، ضف إلى ذلك في الجامعات الجزائرية الموظفين المشاركين في البحث لايكرسون إلا أقل من 10% من وقتهم في البحث الفعال. إلا أن المشكل الرئيسي والأول للجامعة الجزائرية هو أنها معزولة عن القطاع الإنتاجي، وتكون العلاقة بينهما معدومة، بالإضافة إلى ذلك القطاع الخاص تقريبا غائب في مجال البحث والتطوير[2].

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن القطاع الخاص يلعب دورا أساسيا في بناء القدرات التكنولوجية في البلدان الصناعية، بعكس البلدان النامية (الجزائر) التي ما تزال تعول على الإنفاق العمومي (الدولة في تمويل مشاريع البحث والتطوير. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن 80% من الإنفاق تم من طرف مؤسسات القطاع الخاص في اليابان نجد أن الصناعة تتفق على البحث و التطوير 73% من مجمل البحث و التطوير ، و في الاتحاد الأوروبي تتفق المؤسسات الخاصة ما نسبته 53 % من مجمل الإنفاق على البحث و التطوير[3].

عموما النظام الوطني للابتكار في الجزائر ، مجالاته الثلاث المذكورة سابقا ( الصناعة، التدريب العلمي والتكنولوجي و البحث و التطوير) منفصلة عن بعضها البعض ، فلا الجامعة متصلة بالمؤسسات الصناعية و لا المؤسسات الصناعية مهتمة بالبحث و التطوير ، ولا تنفق بما يلزم على البحث و التطوير التي تعتبر مصدر رئيسي للابتكار ، ومصدر حاسم للحصول على تكنولوجيا و تقنيات جديدة لدعم الابتكار .وكنتيجة لهذا فإن

[1] The globale competitiveness Report,2018, p61

[2] Houriaould moussa -ouchlal, accès aux technologies, innovation etpratiques de recherche et développement dans le milieu industriel public algérienne, thèse du doctorat, en science économique, université mouloud mammerie de Tizi-ouzou,octobre 2016, p154-155.

[3] بن زعمة سليمة، بن زيدان الحاج، تقرارت يزيد، قراءة تحليلية لمؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر، ص15-16

الحديث عن نظام وطني للابتكار في الجزائر سابق للأوان لأن المؤسسات غير قادرة على التأقلم مع التغيرات التكنولوجية، أي أن المؤسسات الجزائرية تفتقد لنشاط بحثي يندرج ضمن إطار مؤسسي محدد بوضوح وملائم[1].

ويمكن أن نعرض أهم الصعوبات التي تواجه منظومة البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي في الجزائر[2]:

– يتمركز مجمل المهندسين العلميين في الجامعات والوزارات والهيئات العامة للبحث بدل من الاتجاه نحو القطاع الصناعة أو مراكز البحوث المتخصصة، وعلى سبيل المثال كوريا الجنوبية كان لديها 54% من الموارد البشرية مرتكز في القطاع الصناعي وذلك سنة 1983.

– تهميش المجتمع العلمي .

– العائق الرئيسي بالنسبة للجامعة الجزائرية كونها معزولة عن القطاع الصناعي، فالعلاقة بينهما تكون غالبا متقطعة.

– غياب القطاع الخاص في مجال نشاطات البحث والتطوير.

– هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج بحثا عن مسار مهني أكثر نجاحا وجاذبية، بالإضافة إلى ترك جملة من خريجي الجامعات للبلاد من أجل إكمال مسارهم الدراسي، وقرروا في الأخير الاستقرار في الخارج لأنهم وجدوا شروط عمل أفضل وأجور مرتفعة من الجزائر. فحسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري (CNES)، أكثر من 70.000 إطار جزائري تركوا البلاد بين 1994و2006، وفي سنة ،20.0002011 طالب جزائري كان حاضرا في فرنسا،والتي تمثل المجموعة الخارجية الثالثة بعد الصين و المغرب[3].

بالإضافة إلى هذا مشكل التمويل ودعم برامج الابتكار، الجزائر تسجل في هذا المجال تأخر كبير مع غياب حقيقي للبنوك الاستثمارية و أصحاب رؤوس الأموال المغامرة ( الاستثمار في رأس مال الفكري) ، كل هذا يؤدي إلى إعاقة نشاطات البحث و التطوير و بالتالي صعوبة في خلق المعارف العلمية و الابتكار[4]، و الجزائر كما ذكرنا سابقا أنها سجلت عدد ضعيف جدا من الابتكارات (2010–2016 سجلت 5733 طلب براءة اختراع) في حين أن على الساحة العالمية نجد أن في المرتبة الأولى الصين بعدد 1.38 مليون طلب ، وفي المرتبة الثانية و الثالثة تأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان على التوالي بعدد 606956 و 318479 طلب مسجل، و تأتي في

[1] Houriaoumd moussa-ouchlal, opcit,155.
[2] Abdelkader djeflat, l'Algérie du Transfer de technologie a l'économie du savoir et de l'innovation : trajectoire et perspective, cahiers du CREAD, n100, 2012, p91-92.
[3] Rédha Younes bouacida et Bemardhau de ville, développement de l'économie de la connaissance en Algérie et inflexion du modèle de croissance, Review el-bahith15, 2015, p105-106.
[4] Amdaoud Mounir, la gestion de l'innovation dans les entreprises algerienne : enjeu majeur pour l'obtenation d'un avantage concurrentiel durabl, mémoire de magister,science de gestio,université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, 23/01/2014, p128.

المرتبة الرابعة جمهورية كوريا ب 204775 طلب، ثم يأتي مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ب 166585 طلب، يمثل الخماسي الأول في العالم نسبة84,5 من النشاط العالمي[1].

– يتبين من خلال دراسة أن الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضعيف، وهنا نطرح التساؤل التالي: لماذا وفي إطار عولمة تتميز بتسارع في وتيرة أسواق المنتجات والخدمات، المؤسسات الجزائرية لا تغير من سلوكها؟ ويبدو أنه في المؤسسات الجزائرية لا توجد حتى الآن "ثقافة الابتكار"، بالرغم من الابتكار له أهمية حاسمة من أجل نجاح المؤسسات، ولكن أيضا لتحسين أداء البلد في اقتصاد أصبح عالميا (اقتصاد المعرفة).

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر غالبا ما تركز اهتمامها في قطاعات النشاط أين تكون القيمة المضافة منخفضة، وهي ترتكز في إنتاج السلع الاستهلاكية من أجل إرضاء الطلب المحلي، دون الحاجة إلى تطوير نوعية منتجاتها التجارية بسبب غياب المنافسة الخارجية من المؤسسات الأجنبية في السوق الجزائرية،ونتيجة لهذا فإن ثقافة الابتكار "الابتكار–المنافسة" غائبة لدى المؤسسات الجزائرية،وغالبا ما نجد في المؤسسات الجزائرية أن مدير المؤسسة مستواه منخفض و لا يملك شهادات ، أو على الأقل مستوى معين من الدراسات يسمح له بتحمل دوره في المؤسسة ، في الجزائر نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة يديرها أشخاص لا يملكون القدرات المطلوبة لتعديل العمليات الإنتاجية ، وتعبئة الموارد الداخلية و الخارجية ، ووضع مجموعة من الاستراتيجيات ، وخاصة استراتيجيات الابتكار لتعزيز تطوير تنافسية المؤسسة ، بالإضافة إلى الانفتاح على الأسواق الدولية[2].

**المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر**

كان قطاع البريد و المواصلات في الجزائر مسيرا من طرف الادارة الفرنسية حتى 23 جويلية 1962 ، أين حول التسيير الإدارة الجزائرية بموجب المرسوم رقم 01/62 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962، حيث ورثت الجزائر معظم التشريعات المتعلقة بتنظيم البريد في الجزائر إلى غاية 1975 بإصدار الأمر رقم

89/75 والمتضمن قانون وزارة البريد والمواصلات ، وقد اعطى للوزارة حق الاحتكارلجميع الخدمات البريدية وخدمات المواصلات ، حيث لا يمكن أي شخص القيام بنشاط من هذا النوع إلا بعد صدور رخصة من الوزارة أما عن وضعية قطاع الاتصالات فعرف القطاع انتعاشا طفيفا بفضل المخطط الرباعي الأول 1970–1973 والمخطط الثاني 1974–1977.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1990–1999 وفي ظل اقتصاد المعرفة عرفت الجزائر توجه قطاع البريد والمواصلات نحو العصرنة والتحديث نوعا ما حيث بلغ عدد المشاركين في الهاتف الثابت 1600 الف بكثافة تقدر5.4 % مقابل 40%في الدول الصناعية اضافة إلى العجز في تغطية كافة المناطق في الوطن وعدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد ، وأما الهاتف النقال فقد ظهر في الجزائر مع خدمة شركة NOKIA سنة 1991، ثم في سنة

[1] Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, etat des lieux des brevets d'invention des chercheurs algériennes, 2018, p10.
[2] Bernard haudeville, rédhayounesbouacida,les relation entre activité technologique, innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises,p20-21

1999 شغلت شبكة Réseau numérique و الاستغناء على Réseau analogique نهائيا سنة 2001،أما نسبة النفاد في الهاتف النقال فكانت اضعف في حدود

0.3% مقابل 40-50 % في الدول المتقدمة، وبعد تبني الجزائر اقتصاد السوق والتحول إلى النظام الرأس مالي أصدرت العديد من المراسيم وكان للبريد والمواصلات كذلك حصة منها، ثم في سنة 2000 قامت الجزائر بإعادة هيكلة البريد والمواصلات وذلك بإصدار قانون 00/03

المؤرخ في 5 أوث 2000 محددا القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية ولاسلكية، والمتركزة على فتح باب أوسع أمام المنافسين في مجال الاتصالات الدولية، وتخلي الدولة لاحتكارها للقطاع وجعله يخضع الى قواعد السوق والمنافسة، إلا أن هذا التخلي لم يكن مطلقا، وبعد سنتين صدر قانون

02/43 المؤرخ في 14 فيفري 2002 يتضمن إنشاء مؤسسة بريد الجزائر تتولى مهمة تسير قطاع البريد ، وذلك في إطار الخطوط العامة الإستراتيجية البريدية للاتحاد البريدي العالمي والتي تأكد الاستقلالية الإدارية لقطاع البريد و عرف سوق الاتصالات في الجزائر تطورا مذهلا بعد صدور قانون 00/ 03 ودخول السوق الجزائرية متعاملين جدد :

-أوراسكوم تيليكوم الجزائر وهو المتعامل رقم 1 في الهاتف النقال في الجزائر.

-الوطنية تيليكوم الجزائر وهو المتعامل رقم 2 في الهاتف النقال في الجزائر [1].

[1] عبد الفتاح داودي، اقتصاد المعرفة وأثره على تنافسية قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس مذكرة ماجستير غير منشورة، ص ص 87-93.

**المبحث الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر**

**المطلب الأول: تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات.

إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء. لذا تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى إلى وضع السياسات التي تساعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودة للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد. فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري حيث يشير التقرير (11) الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان "القيام بالأعمال" والذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية، وكشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة، حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا . إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر (يتطلب إقامة مشروع اجتياز 14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق ومدة كل مرحلة 24 يوما بكلفة تصل إلى 5.21%من قيمة الدخل الأولي للمشروع). وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر للمرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار[1]

ويمكن الاهتمام باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي بالنسبة للجزائر في العديد من العوامل نذكر منها:

-ضعف الاستثمارات الخاصة المحلية في القطاع الصناعي التحويلي لعدد من الأسباب أهمها عدم المخاطرة باستثمار مبالغ مالية كبيرة يتطلبها هذا القطاع.

-إقامة شبكة من الروابط الأمامية والخلفية مع الشركات المحلية وشركات أجنبية أخرى، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تلعب دورا جد هام كمقاولات من الباطن (Sous traitance).

[1] نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،الجزائر ،العدد5،ص99.

–الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تنطوي على ديون على عاتق الدولة، كما أن حدوث فشل استثماري يتحمله المستثمر الأجنبي وحده.

– خبرة الشركات الأجنبية في المجال الصناعي وامتلاكها وتحكمها في التقنيات اللازمة المستخدمة في هذا القطاع.

توفر الشركات الأجنبية على أسواق خارجية جاهزة لتصريف المنتجات الصناعية، بالإضافة لامتلاكها الخبرة والقدرات اللازمة لاختراق الأسواق.

بالإضافة لما سبق فهناك احتمالات كبيرة لتبني الشركات الأجنبية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والدولية )[1].

**المطلب الثاني: امتصاص المعارف العلمية**

يعد امتصاص المعرف العلمية و التكنولوجية احد البدائل الحتمية لأي بلد لم يستطع تبني اقتصاد معرفي قادر على خلق المعرفة بإمكانياته الخاصة ، و يعتبر تحويل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو حقوق استغلال براءات الاختراع أو غيرها من الأساليب نموذج مهم لأي اقتصاد لم يستطع خلق معارف علمية ذاتية أي يطرح أيضا أسلوب لمعالجة مشكل الاستدراك التكنولوجي و مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استفادة من التطورات العلمية و هدا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للابتكار متكامل يأخذ بعين الابتكار إمكانياتها و حاجاتها المستقبلية ، و من جهة ثانية الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا و في نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث و التطوير في الدولة المضيفة ، و بالتالي يساهم في رفع كفاءة العمال ، حيث تتميز الآلات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي عالية من التكنولوجيا و يقوم المستثمر الأجنبي بتدريبهم على استعمالها مما يزيدهم مهارة المورد البشري و يحصل احتكاك بين إطارات شركات متعددة الجنسيات و إطارات المحلية و هنا يكون انتقال المعارف العلمية عبر أسلوب آخر و هو التعلم بالملاحظة أو التعلم بالاحتكاك.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر على انتشار التكنولوجيا واستيعابها بسهولة مقارنة بحيازتها مباشرة دون مستوى معرفي سابق ، وكحالة حتمية سوف يؤدي هدا إلى رفع قدرة البلد على تبني اقتصاد معرفي عن طريق هدا الأسلوب يحدث تراكم للمعرفة مع مرور الوقت يمكن أن تستفيد الدولة المضيفة من ارتفاع قدرتها على الإبداع و الابتكار والتعلم وهو أساس الاقتصاد المعرفي وبالتالي استدراك تكنولوجي و تحقيق مزايا تنافسية[2].

---

[1] هشام ريغي، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5 ن الجزائر، جوان 2016، ص274.

[2] حمزة بن حافظ : دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011،ص 122.

و تعتبر الجزائر بلد يعاني من ضعف المعرفة العلمية و التكنولوجيا ، و توليدها أصبح هاجس الحكومات المتوالية ورغم الجهود المبذولة من اجل تنميتها و تطويرها إلا أن الإنتاج التكنولوجي والصناعي لا يزال جد محتشم وبتالي فرض على الجزائر حقيقة الاستدراك التكنولوجي وكسائر غيرها من الدول التي تعاني نفس الضغوط التكنولوجية ان تقوم استدراك هدا التخلف وقد اختلفت طرق تحقيق الاستدراك التكنولوجي في البلدان بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي ، و القوانين والتشريعات ومناخ بيئة الأعمال .

وتمت معالجة اللحاق التكنولوجي أو الاستدراك التكنولوجي ، في الماضي القريب على انه سؤال يتعلق بجميع البلدان التي تمتلك مستوى تكنولوجي ضعيف ، وما تعلق كذلك بالهيكل الصناعي والنظم الإنتاجية الغير قادر على خلق التكنولوجيا او تطويرها[1].

وقد أخد مصطلح الاستدراك التكنولوجي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين لما له من أهمية كبير في تحقيق قفزات نوعية خاصة في الدول النامية التي قاربت الوصول إلى الحدود التكنولوجية العالمية على شاكلة الصين والسائرة في طريق النمو كالجزائر والتي لازالت بعيدة بأشواط كبيرة عن الحدود التكنولوجية العالمية ، حيث انه بالفعل توجد فوارق تكنولوجية كبيرة جدا بين العالم فيما يخص الإنتاج والصناعة التكنولوجيا وتطويرها ويرجع السبب إلى المستوى العلمي والمعرفي رفيع المستوى الذي أدى إلى تطورها بشكل جد سريع ، وأصبح يوجد تنافس كبير جدا بين الدول التكنولوجية الكبيرة على غرار ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مما سارع في كبر حجم الهوة التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وبالتالي أصبح دلك التقدم والتنافس يشكل عائق حقيقي أمام تطور الصناعات التكنولوجية الصغيرة والفتية في الدول تسعى إلى امتلاك تكنولوجيا جديدة .

حيث انه هناك شبه إجماع من قبل الباحثين على انه بدون وجود ابتكار محلي ، لا يمكن للاقتصاديات الأقل تقدما أو المتخلفة تكنولوجيا التحسن ، والتي تحتاج إلى ضرورة تعزيز استدراك تكنولوجي[2]من اجل النهوض بالمعرفة العلمية والتكنولوجية واللحاق بالدول الأكثر تقدما والدي يمكن التعبير عنه بالدول الواقعة ضمن الحدود التكنولوجية العالمية ، إن ضلت مكتوفة الأيدي في حين نظامها لابتكاري المحلي عقيم وغير قادر على خلق انسجام بين مختلف فروع النظام اد أن الأولى هو تطويره ثم تعزيز المنظومة التشريعية والقانون ومناخ الاستثمار الذي يحفز قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتقال التكنولوجيا ن وإجمالا يمكن للتطورات في اقتصاد المعرفة والابتكار أن تكون ذات فائدة من حيث محاولة التخلص من نقاط الضعف التي كانت تتميز بها تكنولوجياتها بنقاط أفضل وهو لب الاستدراك التكنولوجي.

**المطلب الثالث: تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر**

[1] chrisian le bas ,bogdansuchcki :rattrapage technologique et croissance de la productivité sectorielle,bilan des recherches ,revue d ;économielndustrielle n 82,4éme trimestre1997,France,p73.
[2] bernardhaudeville ,christian le bas :système dinnovation et rattrapage technologique ,une nouvelle économie de la connaissance pour le développement, esdes-université catholoque de lyon,France,p14.

ومن أجل تشجيع اقتصاد المعرفة في الجزائر والذي بدوره يتكون من أربعة دعائم :

- النظام المؤسساتي و الاقتصادي:

-تحسين المناخ العام للاستثمار، فالشركات الأجانب يمثلون عنصرا مهما في قيادة الإبداع في أي مجتمع،خاصة في حالة الجزائر أين تقترح الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تقل المعارف العلمية والتكنولوجيا لأن الجزائر لا تمتلك الكفاءات القادرة على ترجمة المعارف العلمية الموجودة في براءات الابتكار.

-تقوية سيادة القانون لأجل محاربة الفساد ، خاصة في القطاع العام إضافة إلى تفعيل و إصلاح النظام القضائي.

-ترقية الاستثمار عن طريق تصحيح الموازنة العامة ومراقبة التضخم، ضمان التمويل، تدعيم الإيداع.

- تشجيع المؤسسات الجزائرية على زيادة استثماراتها في التدريب و التكوين و تحسين مستويات عمالها وتقديم تحفيزات للمؤسسات التي تدرب عمالها في شكل إعفاءات ضريبية.

- **النظام التعليمي:**

- ينبغي على الحكومة الجزائرية التأكيد على تحسين نوعية التعليم، من خلال: تحسين التحصيل المعرفي تنمية القدرات التحليلية والإبداعية للتلاميذ، وربط المنظومة التربوية الجزائرية بشبكة المعرفة، إضافة إلى زيادة الموارد المخصصة للتعليم، مراجعة سياسات التعليم المتعة والمناهج وأساليب التعليم،والاهتمام بوضع المعلمين والأساتذة الاجتماعي، الابتعاد عن التلقين وتعليم المهارات الإدراكية، التأكد من صلة التعليم بالواقع، ضرورة توفير أنظمة وأجهزة تعليم مدى الحياة إلى جانب مؤسسات التعليم النظامي.

- العمل والتركيز على تحويل المعارف العلمية الموجودة في الجامعة إلى المؤسسات الاقتصادية من أجل تثمين تلك المعارف في ابتكارات.

- ينبغي على الحكومة الجزائرية الاهتمام أكثر بتطوير منظومة التكوين المهني من حيث إدراج تخصصات جديدة تواكب الثورة المعرفية العالمية، وتأسيس نظام مهني يعترف بالمستويات المهنية المحصلة.

- ضرورة مراجعة فلسفة الدولة اتجاه التكوين المهني، فبدلا من أن يكون مستودعة للفشل المدرسي، يجب أن يكون بوابة لإعادة التأهيل وتجديد المهارات لأجل ضمان التنافسية، وتوفير قاعدة عمالية ذات كفاءة.

- يحتاج نظام التكوين المهني الجزائري إلى المزيد من التغيير و الاستجابة للمحيط الخارجي.

- **هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال:**

- تأسيس صندوق وطني لترقية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يكون المساهمين فيه هم الحكومة القطاع الخاص، يكون هدفه ترقية الحكومة الإلكترونية، وتطوير الموارد البشرية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- معالجة ضعف تدفق الأنترنت عن طريق القيام بالاستثمارات مع شركات أجنبية مختصة وخبيرة وزيادة فرص الحصول على حاسوب لأفراد المجتمع من أجل تشجيع البحث.
- تسريع وتيرة تأهيل و تدريب المجتمع و الموارد البشرية مع تكنولوجيا الحديثة لتشجيع و زيادة الاستخدام.
- السعي لتخفيض أمية الإعلام الآلي عن طريق تنظيم حملات وطنية بين المؤسسات، ومساعدة الأفراد على اقتناء أجهزة الحاسوب.
- **البحث والتطوير:**
- ضرورة وجود إستراتيجية وطنية للبحث العلمي على المستوى الكلي للدولة الأهداف، المجالات، التمن التدريب و التنفيذ) ، و على المستوى القطاعي ( الصناعي، الزراعي، الحكومي و الخاص ... الخ )من خلال سياسة نشطة و فعالة للبحث العلمي يكون للجامعات الدور الأساسي فيها.
- رفع مساهمات المؤسسات الخاصة في حقل البحث و التطوير ، من خلال تطوير و تنويع آليات الدعم.
- تشجيع الأبحاث الفردية و الجماعية ، التي ترفع مستوى الإبداع إلى المستوى المطلوب في اقتصاد المعرفة.
- ترقية وتدعيم الهيكل المؤسساتي للبحث والتطوير،واتخاذ قرارات وتدابير تشغيلية مالية أكثر منها مؤسساتية،ترمي من خلالها للنهوض وترقية قطاع البحث العلمي.
- الاعتماد على نظام وطني لبناء الكفاءات (SNCC) ، كمرحلة أولى لبناء وتطوير نظام الوطني للابتكار(SNI).

في الأخير، إن بناء اقتصاد المعرفة لا يعتمد على السياسات و الاستراتيجيات التي تضعها السلطات فقطوخير دليل على ذلك الجزائر، لذلك يجب التأكيد على أهمية تكاثف جهود كل من المواطنين والقطاع الخاص والحكومة بمعنى أوسع تكاثف جهود كل شرائح المجتمع.

**خلاصة الفصل الثاني:**

يعتبر القطاع الصناعي قطاع ديناميكي كونه محور باقي القطاعات الاقتصادية ودافع لتحقيق التنمية الشاملة وعملية تطوير وترقية هذا القطاع تتطلب وضع استراتيجية صناعية ملائمة تناسب الأوضاع والظروف السائدة وتخدم الأهداف المسطرة.

وقد حاولت الجزائر الخروج من دائرة التخلف والاعتماد على القطاع الصناعي للازدهار والاندماج في الاقتصاد العالمي بعد أن أيقنت أن درجة تقدم الدولة تقاس بمدى تطورها في الجانب الصناعي وهذا بالاعتماد على نقاط قوها في المجال الصناعي والرغبة في التغلب على كل ما يعيق نمو القطاع الصناعي. وإعادة النظر في السياسات القائمة مع تصحيح الاختلالات والانحرافات كضرورة ملحة للتطور ومواكبة المستجدات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تحسبا للتغيرات السلبية في أسعار المحروقات. لكن الجزائر لم تخرج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات حيث لا تزال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ضئيلة مقارنة بنظيرتها في القطاع الاستخراجي.

# خاتمة عامـة

## خاتمة عامة

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل الخارجي لتعاظم دوره في تقديم خدمات للتنمية الاقتصادية و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، و مساهمته في التقليل من البطالة بتوظيف العمالة الوطنية و نقل التكنولوجيات الحديثة حتى أصبح مجالا للتنافس و التسابق بعد أن كان يثير ريبة الكثير من الدول و الجزائر من بين البلدان التي غيرت من سياساتها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر فبعد إن كانت مقيدة له أصبحت تسعى لجلبه من خلال تحسين مناخ الاستثمار ووضع تسهيلات و محفزات بتهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لحماية المستثمرين الأجانب، و القطاع الصناعي هو العمود الفقري لأي دولة و أفضل طريق نحو التنمية و تنويع و زيادة مصادر الدخل القومي وهو أساس بناء قاعدة اقتصادية متينة ، و لطالما حاولت الجزائر تطوير القطاع الصناعي و ترقيته ووضع أسس متينة له ، لكن اعتمادها على الموارد البترولية قلل من اهتمامها بتنويع هياكل الإنتاج ن و مع استمرار انخفاض أسعار البترول وبقائها في مستويات دنيا ن أصبح إيجاد بديل ضرورة حتمية ما دفع المسؤولين لتشجيع القطاع الصناعي التحويلي ، و كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي إحدى الخيارات التي اتبعتها الجزائر في محاولتها لتطوير القطاع الصناعي للاستغلال خبرة الشركات متعددة الجنسيات في هدا القطاع و قدرتها على اختراق الأسواق الخارجية ، و على الرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع الصناعي التحويلي لكنها لم تكن بالقدر الكافي الذي يحقق الأهداف المنشودة لخلق اقتصاد متطور وعليه و عليه يتوجب وضع السياسات و الإصلاحات الكفيلة باستقطاب عدد أكبر من الاستثمار الصناعي الأجنبي و الاستفادة منه لبناء قاعدة اقتصادية بكسب يد عاملة مؤهلة و مؤسسات ذات قدرة تنافسية عالية تخولها الاندماج في الاقتصاد العالمي .

**ومن خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:**

- لايزال القطاع الصناعي في الجزائر يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات ما يجعل الاقتصاد الوطني معرضا للصدمات الخارجية.
- الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر أحد الحلول للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.
- قلة الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الصناعي التحويلي في الجزائر وسيطرة قطاع المحروقات على الحصة الأكبر.

- لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهدا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها.

- إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جدب الاستثمار الأجنبي عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

**وانطلاقا من النتائج السابقة يمكن لأن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:**

- ✓ ضرورة منح تحفيزات إضافية للمستثمرين الأجانب في القطاع الصناعي التحويلي، خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تشجيع المؤسسات المحلية في الاستثمار في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة لتسهيل تصدير المنتجات الصناعية خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تشجيع المناولة في قطاع السيارات لتطوير ودعم هذا القطاع والانتقال من التركيب للتصنيع.
- ✓ تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتكوين الكفاءات القادرة توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية.
- ✓ العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المناسبة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع.
- ✓ توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- ✓ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- ✓ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.

- ✓ توفير الاستقرار السياسي الأمني.
- ✓ الزيادة في نفقات البحث والتطوير، وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع**

**الكتب:**


-ابوقحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، دار الإشعاع الفنية، مصر،2001.

- بشار محمد الأسد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ط1،
2006.

- بن زعمه سليمة، بن زيدان الحاج، تقرارت يزيد، قراءة تحليلية لمؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر.

- حسن توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، المنظمة العربية للإدارة، القاهرة، 1971.

-حسن عمر، الاستثمار و العولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث ، 2000.

-صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2006.

-قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي، دار هومة، الجزائر، ط،2006.2

-محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، ب ط، 2006.

-نزيهة عبد المقصود مبروك، أللآثار الاقتصادية للاستمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1 2007.


**المذكرات و الأطروحات:**


- أحمد يوسف عروسي انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر.

- بن محمد سارق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة وراسوكم، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير، جامعة منظوري قسنطينة، 2009-2010.

-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007_2008.

- عبد الفتاح داودي، اقتصاد المعرفة وأثره على تنافسية قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس مذكرة ماجستير غير منشورة.

-عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة 2008.

– سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر ، مذكرة دكتوراه ، اقتصاد المعرفة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2015/2014.

–جيبرات سناء، التكوين وأهميته في تنافسية المؤسسة دراسة حالة –مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة –مذكرة الماجستير، تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر بسكرة ،2004/2003.

– نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد5.

– حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

–كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ال جزائر2010.

– رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة،2016/2015.

**<u>المجلات العلمية</u>**

–أحمد يوسف عروسي، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة – ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014.

–بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية 1– للمحروقات: المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. المركز الجامعي الونشريس تيسمسيلت الجزائر العدد الثالث، مارس2018.

–معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، العدد2.

–زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث الدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.

**منشورات ونصوص قانونية:**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 2015.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العيد62 ، 1998.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، 2008.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 49،1998.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر ب تاريخ1991/2/6.

**الكتب و الأطروحات الأجنبية:**

- Abdelkader djeflat, l'économie fondée sue la connaissance, l'Algérie de demain, décembre 2008.

- Amdaoud Mounir, la gestion de l'innovation dans les entreprises algerienne : enjeu majeur pour l'obtention d'un avantage concurrentiel durable, mémoire de magister, science de gestio,université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.

- Bernard bellon et ridha gouir ;investissements directs etrangers et developpement industriel mediterraneen ;édition economica ,France ;1998.

- Bernard haudeville, rédhayounesbouacida,les relation entre activité technologique, innovation et croissance dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises.

- chrisian le bas ,bogdansuchcki :rattrapage technologique et croissance de la productivité sectorielle,bilan des recherches ,revue d ;économie industrielle n 82,4éme trimestre1997,France.

- Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, état des lieux des brevets d'invention des chercheurs algériennes, 2018.

- OECD ;third édition of the détaille benchmark of foreign direct investment ;paris ;1999.

- Upali kumara, investisment industrialization and TNCS in selected Asian, regional Development Dialogue, vol14, n04, 1993.

- The global information technology report 2016.

- The globale competitiveness Report,2018.

- Houriaould moussa -ouchlal, accès aux technologies, innovation etpratiques de recherche et développement dans le milieu industriel public algérienne, thèse du doctorat, en science économique, université mouloud mammerie de Tizi-ouzou,octobre 2016.

-Rédha Younes bouacida et Bemard haudeville, développement de l'économie de la connaissance en Algérie et inflexion du modèle de croissance, Review el-bahith15, 2015.

- bernardhaudeville, Christian le bas **:**système d'innovation et rattrapage technologique ,une nouvelle économie de la connaissance pour le développement, esdes-université catholique de lyon,France.

**المواقع الالكترونية:**

- Radio.algerie.dz/news/ar/article/20170607

- www.radioalgerie.dz/news/ar/article/201830

-www.labanquemondile.org

- www.doingbusiness.org

- **www.uis.unesco.org**

- www.ons.dz

- www.ompi.int

-http://andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investisment?id=395